

سلسلة تقارير أسبار

رقم (442)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

ترامب المثير للجدل: مذهبه الاقتصادي

لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

31
عامًا
Years
منذ 1994 Since



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
- د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد
- لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة
- د. إحسان علي بوطليقة (رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة*:
- م. أسامة الكردي
- د. محمد عبدالعزيز البريثن
- أ. عبدالرحمن صالح باسلم
- د. عبدالعزيز العتيبي
- د. عبدالله الغفيص
- د. محمد إبراهيم المعجل
- أ. منى ابوسليمان
- د. ناصر إبراهيم القعود

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية





تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر أغسطس 2025م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثّروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: "ترامب المثير للجدل: مذهبه الاقتصادي"، وأعد ورقتها الرئيسة د. إحسان بو حليقة، وعقب عليها كلٌّ من: أ.د. ناصر القعود، د. عبد الله الغفيص، وأدار الحوار حولها أ. عبد الرحمن باسلم.





المحتويات

• الموضوع	• الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسية	7
التعقيبات	20
المدخلات حول القضية	25
أجندة ترامب الاقتصادية: المركنتالية الأمريكية، وتحديات إعادة صياغة النظام العالمي.	25
فلسفة ترامب الاقتصادية: من المشيخة إلى الابتزاز التجاري.	29
الحماية الأمريكية، فرص التحديات، والتغيرات في النظام التجاري، والمالي العالمي.	31
الأبعاد السياسية لتوجهات ترامب الاقتصادية.	34
بريكست، وفرص نجاحها في ظل سياسات ترامب الاقتصادية.	35
التنافس التقني بين أمريكا والصين: دوافع ترامب للحد من التفوق الصيني.	36
ترامب، والعملات المشفرة: بين التحوط المالي والمخاطرة الاقتصادية.	37
سياسات ترامب الجمركية: بين الحماية الاقتصادية والمقاومة الجيوسياسية.	40
البعد السيكلولوجي في سياسات الرئيس ترامب، والتعامل معها: نموذج العلاقات السعودية الأمريكية.	47
الأمن الوطني السعودي في ظل نهج ترامب الاقتصادي: الفرص، والتحديات المستقبلية.	50
التوصيات	54
المصادر والمراجع	56
المشاركون	57



الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية "ترامب المثير للجدل: مذهبه الاقتصادي"، وأشار د. إحسان بو حليقة في الورقة الرئيسية إلى أنه يمكن أن تُسهم السياسات الاقتصادية التي انتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تشكيل معالم جديدة للاقتصاد العالمي؛ حيث ركز ترامب على ثلاثة محاور رئيسية في منهجه الاقتصادي: أولاً - رفع التعريفة الضريبية على الواردات في محاولة لحماية الصناعة الأمريكية، وتعزيز الإنتاج المحلي. ثانياً - تبني سياسة التخفيضات الضريبية؛ وذلك بهدف تحفيز الاستثمارات المحلية، وتحقيق النمو الاقتصادي الداخلي. ثالثاً - تخفيف التنظيمات المقيدة للمستثمرين وللأعمال؛ وذلك لخلق بيئة استثمارية أكثر مرونة، ومواكبة للتغيرات العالمية.

وتابع د. بو حليقة بالإشارة إلى أن الميزان التجاري يتكون من سلع، وخدمات، وعلى الرغم من التركيز الكبير الذي أولاه ترامب للسلع في سياساته التجارية؛ فقد غفل عن أهمية تجارة الخدمات التي تُقدّر حصة أمريكا فيها- حالياً- بحوالي 32% من التجارة العالمية، وهذا التحول الكبير لصالح تجارة الخدمات يُعتبر من العوامل الأساسية التي قد تغيّر ملامح الاقتصاد العالمي في المستقبل، كما أوضح أن الرئيس ترامب يسعى لإعادة ضبط إعدادات الاقتصاد العالمي؛ بما يتناسب مع المصالح الأمريكية؛ وذلك من خلال تبني نظرية الحماية الترابمية التي تعتبر أن "أمريكا أولاً" حقاً مكتسباً لها، وتهدف هذه السياسة إلى إعادة تشكيل التجارة الدولية؛ بما يعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي، ويعزز مكانته في الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار تحدث د. بو حليقة عن مدرسة "المركنتالية الجديدة" التي تمثل النهج الاقتصادي لترامب؛ حيث تركز هذه المدرسة على الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي، وتأكيد سطوة الشركات الأمريكية العابرة للحدود، وضرورة ضمان حرية حركتها في الأسواق الدولية، كما لفت إلى أن أحد أبرز انتقادات ترامب للاتحاد الأوروبي كان بسبب فرض الضرائب على شركات أمريكية عملاقة، مثل: أبل، وجوجل.

ثم تطرقت الورقة إلى أن السياسات الاقتصادية لترامب، على الرغم من كونها تمثل رؤية إستراتيجية طويلة المدى إلا أنها قد تؤدي إلى اختلالات اقتصادية على مستوى العالم؛ ففرض الرسوم الجمركية قد يجر الولايات المتحدة إلى حرب تجارية مع شركائها التجاريين؛ مما يهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وإضافة إلى ذلك قد يضطر ترامب إلى تشكيل تحالفات تجارية متعددة الأطراف مع حلفائه؛ مما يعيد رسم موازين التجارة الدولية.



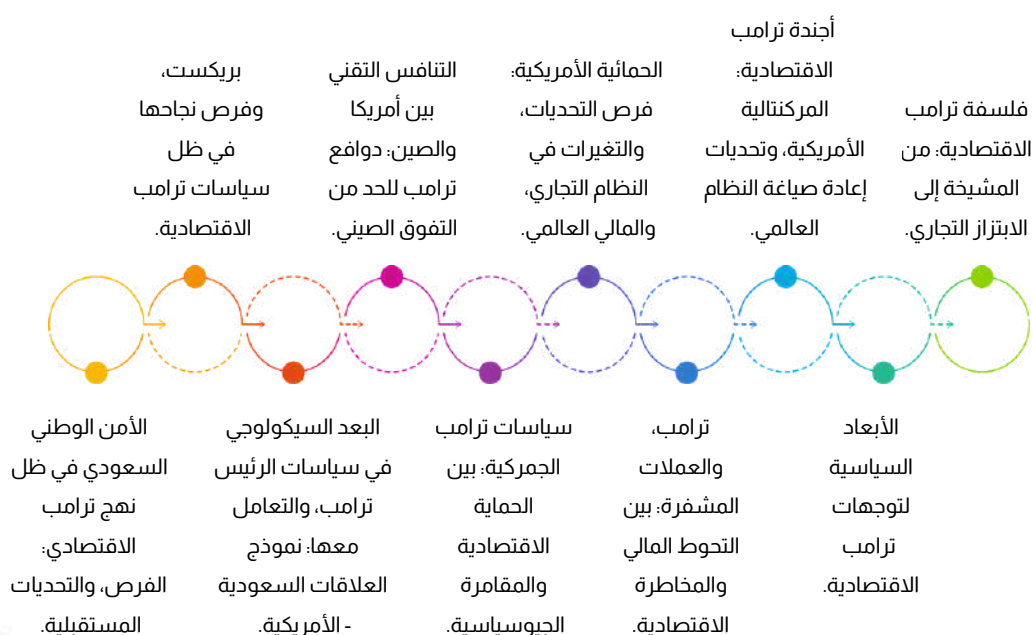
ومن ناحيته أشار أ.د. ناصر القعود- في تعقيبه- إلى أن الولاية الثانية للرئيس ترامب؛ وذلك بعد فوزه الكبير، ونجاح الجمهوريين في السيطرة على مجلسي الشيوخ، والنواب شهدت عدة إجراءات اقتصادية مهمة، أبرزها: فرض رسوم جمركية على جميع الدول، وبمعدلات غير مسبقة؛ مما عكس توجهه نحو سياسة حماية قاسية، كما نجح في تمرير تشريع كبير خفّض بموجبه الضرائب على الطبقة الغنية في خطوة كانت محل جدل واسع حول تأثيرها على توزيع الثروة، وعلى الجانب الآخر خفّض ترامب الإنفاق على القطاعات غير العسكرية، والأمنية، مثل: النفقات الاجتماعية، والتعليمية، وغيرها في إطار محاولاته للحد من العجز المالي، واتخذ- أيضًا- قرارات تحد من المنح، والمساعدات الداخلية، والخارجية؛ مما أدى إلى تقليص الدعم للمشروعات الاجتماعية، والإنسانية، وبالإضافة إلى ذلك قام ترامب بإنشاء إدارة لتعزيز كفاءة الحكومة؛ مما ترتب عليه إلغاء العديد من الوظائف الفدرالية، وهذا ما أثار تساؤلات بشأن تأثيرات هذه السياسات على فعالية الجهاز الحكومي.

وأورد د. القعود أن أحد الأهداف المعلنة لترامب كان تخفيض الدين العام الذي تجاوز 37 تريليون دولار، ومع ذلك؛ فإن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها ترامب كانت ستؤدي إلى نتائج، وتأثيرات متعددة على صعيد الاقتصاد الأمريكي، والعالمي؛ حيث كان من المتوقع أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في التوازنات التجارية، والمالية على مستوى العالم.

في حين ركز تعقيب د. عبد الله الغفيص على الآثار الاقتصادية المحلية، والدولية للسياسات الاقتصادية التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وخلص إلى أن هذه السياسات قد تمنح مكاسب مؤقتة للاقتصاد الأمريكي، لكنها تحمل مخاطر طويلة المدى قد تؤثر على خريطة التحالفات التجارية العالمية، وأوضح د. الغفيص عدة نقاط رئيسية، منها: الانتقال من الحماية إلى الابتزاز التجاري؛ حيث تمثل الرسوم الجمركية التي تفرضها الإدارة الأمريكية تهديدًا تجاريًا لشركاء الولايات المتحدة، كما أشار إلى الانعكاسات المباشرة لهذه السياسات على التضخم؛ حيث يمكن أن يؤدي رفع الرسوم إلى زيادة الأسعار، وخلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد الأمريكي وفي هذا السياق تناولت الورقة- أيضًا- عددًا من القضايا المهمة التي قد تؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية، مثل: انهيار اتفاقية التجارة مع المكسيك، وكندا، وأثر ذلك الكبير على الاقتصاديات الثلاثة، كما تم التطرق إلى الحرب المستمرة بين ترامب والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التي قد تؤدي إلى تقليص هيبة الدولار الأمريكي، والتسبب في أزمة اقتصادية عالمية، كما تم تناول التوجهات نحو العملات المشفرة؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى أن تصبح العاصمة العالمية للعملات الرقمية، وهو ما قد يهدد استقرار النظام المالي العالمي التقليدي.

وخلصت الورقة إلى أن منهج ترامب الاقتصادي، على الرغم من أنه يمثل محاولة لإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي، وجعل الولايات المتحدة في مقدمة الدول الكبرى اقتصاديًا إلا أنه يخلق تحديات كبيرة على المدى الطويل؛ لا سيما في ظل ما قد تسببه هذه السياسات من توترات تجارية، وانخفاض الثقة في النظام المالي، واضطرابات في التجارة الدولية، وأوضح- أيضًا- أن هذه السياسات قد تؤدي إلى اضطراب سلاسل الإمداد؛ مما يتسبب في تأخير الإنتاج، وزيادة تكاليف الشركات، وبالإضافة إلى ذلك تناول د. الغفيص حدود السلطة التنفيذية في اتخاذ قرارات تجارية قد تتجاوز صلاحيات الرئيس؛ مما يثير تساؤلات حول استقرار النظام السياسي الأمريكي، كما تطرق إلى التداعيات العالمية المحتملة لهذه السياسات على الاقتصاديات الأخرى مشيرًا إلى أن التحولات في التجارة الدولية قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي العالمي، وفي الختام طرح عدة تساؤلات إستراتيجية مفتوحة للمستقبل: هل ستظهر تكتلات تجارية بديلة تقلل الاعتماد على السوق الأمريكية؟ وهل سيؤدي الانغلاق التجاري إلى تعزيز الابتكار الصناعي محليًا، أم يؤدي إلى عزلة تكنولوجية؟ وهل ستصبح الرسوم الجمركية عنصرًا دائمًا في السياسة الأمريكية؟ وكيف ستتأثر الأسواق المالية بحالة عدم اليقين المستمرة؟ وما أثر استمرار الأسعار المرتفعة على المستهلك الأمريكي؟ وهل يمكن أن يقوّض هذا النهج النفوذ الاقتصادي الأمريكي عالميًا؟

وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور الآتية:



وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور الآتية:

العمل على توثيق التعاون التجاري، والاستثماري مع الولايات المتحدة؛ بما يعزز قدرة المملكة على تحقيق طموحاتها في التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وكذلك في توثيق التعاون، والتنسيق فيما ينصل بالنفط، والغاز مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخاص، وثالث أكبر مصدر له في العالم.

أهمية التوصل إلى تفاهم اقتصادي، واستثماري شامل مع الولايات المتحدة؛ وذلك انطلاقاً من الوسيلة العملية للحد من تأثيرات سياسات الرئيس ترامب السلبية على استقرار أية دولة وطنية، ويتحقق هذا من خلال التوصل لتفاهات يوقع عليها الطرفان، وخير شاهد أن العديد من الدول آثرت التوصل لاتفاقات مع الرئيس ترامب لتأطير العلاقة معه تحقيقاً للوضوح، وكدّاً للخسائر، ومن تلك الدول: الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، واليابان، وأندونيسيا، وفيتنام، وكوريا الجنوبية، وتم توقيع اتفاق مبدئي مع الصين.

أن تعزز المملكة احترازاتها، وتحولاتها من احتمال تعرض الاقتصاد العالمي لصدمة، أو صدمات نتيجة لتداعيات نهج ترامب على التجارة العالمية؛ بما في ذلك سوق النفط العالمية، وإرباك هيكل سلاسل الإمداد، وتوجهات تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وما قد يعنيه ذلك من فرص و/أو تحديات أمام مستهدفات رؤية المملكة 2030م ذات الصلة.

أن تبادر المملكة لاتخاذ خطوة متقدمة في سياق تنظيم التعاملات بالعملة المشفرة؛ ولاسيما مستقرة القيمة، وأن تسارع في إصدار عملة مستقرة، وتوظيف استخدامهما في مختلف الخدمات؛ وذلك لتعزيز التنافسية، وتسهيل التعاملات؛ بما في ذلك أنشطة، مثل: الحج، والعمرة، والسياحة، والتحويلات المالية الدولية، وأن تكون تلك العملة مرتبطة بالريال السعودي (1:1)، وتدار من قبل البنك المركزي السعودي.

اتخاذ تحولات من رفع الرسوم الجمركية (معدل الرسوم الجمركية الحقيقي) عدة أضعاف؛ وذلك من حوالي 3 بالمائة إلى 18 بالمائة؛ إذ سيكون لها في المحصلة تأثير سلبي ينعكس على معاودة معدل التضخم إلى الارتفاع؛ مما يعني إبقاء معدل سعر الفائدة دون خفض؛ بما يؤثر على وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي، ويجعله غير قابل للتنبؤ؛ وبالتالي يترتب المستثمرون، والمستهلكون، ويباطئ الاقتصاد حالياً.



الورقة الرئيسية: د. إحسان بو حليقة*

تمهيد:

تسعى الورقة إلى التعرف على التوجه الاقتصادي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ وذلك من خلال تفحص توجهات سياساته الاقتصادية، والسعي لإسقاطها على المدرسة الاقتصادية الأكثر تطابقاً من خلال تفحص التغييرات المتواترة، والمفاجئة في المشهد الاقتصادي؛ مما ولد عدم يقين، وبسبب التداعيات السلبية لحالة عدم اليقين على المستهلك؛ حيث يلجأ الأفراد للحد من نفقاتهم تحسباً مما سيأتي، وعلى الاستثمار؛ حيث يحجم المستثمرون عن الانفاق في آفقٍ مازوم بالضبابية، وليس من شك أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جَلَبَ معه الكثير من عدم اليقين لاقتصاد بلاده، وللاقتصادات الوطنية عالية الروابط (تجارةً، واستثماراً) مع بلاده، وللاقتصاد العالمي في نطاقه الأوسع؛ فهل سبب الدرباك: هي خطة ترامب الاقتصادية؛ من حيث المبدأ، أم أسلوبه المتسم بالمبادأة المبالغية، ثم التراجع، ثم التراجع عن التراجع، أم في التسلسل الذي يتبعه في تنفيذ أجندته الاقتصادية؟

متلازمة "التوازن التجاري":



يتركز برنامج الرئيس ترامب الاقتصادي على ثلاثة محاور: رفع التعريفة الضريبية على الواردات، والتخفيضات الضريبية، وتخفيف التنظيمات المقيدة للمستثمرين، وللأعمال، لماذا استحوذ العنصر الأول على جلّ الاهتمام؟ فقد بدأ ترامب بالرسم التجارية، ومع أهم شركائه التجاريين المكسيك، وكندا؟ ثم لماذا وسع دائرة "حروبه"؛ لتتجاوز التجاذبات حول الرسوم الجمركية؛ لينطلق إلى مهاجمة أداء رئيس الاحتياطي الفدرالي طالباً منه خفض سعر الفائدة، وكذلك مهاجمة أداء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بأنهما لا يقومان بالدور المنوط بهما؛ وفق اتفاقية بريتنوود؟ فهل المبرر المُلَحّ هو اعتقاد الرئيس الأمريكي ترامب بأن الولايات المتحدة واقعة تحت غيبٍ تجاري، وبأن الدول "تستغل" الولايات المتحدة؟

* تنويه: أجزاء من هذه الورقة سبق نشرها في صحيفتي: (مال) السعودية، و(البلاد) البحرينية.



لا سبيل لإجابة كاملة على السؤال؛ وذلك لتعدد جوانبه. أما الإجابة القصيرة؛ فهي لا، والسبب أن الولايات المتحدة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تُسمّى "بتلابيب" التجارة العالمية، وتحقق مكاسب عند كل منعطف، ولعل النقطة الأبرز التي تجعل اعتقاد الرئيس ترامب غير منصف هي تركيزه على الميزان التجاري السلعي- والسلعي فقط- في حين أن الميزان التجاري يتكون من سلع، وخدمات، وما أهمية هذا التفصيل؟ تتمثل هذه الأهمية في أن الرسوم التجارية تفرض على السلع، ولا تفرض رسوم جمركية على الخدمات، وأن حصة تجارة الخدمات تتعاقد، ومعها نصيب الولايات المتحدة.

أما الأهم؛ فهو أن التجارة الدولية على مدى الثمانين عامًا الماضية، وعقب انقضاء الحرب العالمية الثانية تحولت تحولًا مهولًا لصالح تجارة الخدمات، وكان ذلك التحول لصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت "السلع" تسيطر على التجارة الدولية، وتمثل الخدمات آنذاك ما يقارب 15 بالمائة من قيمة الصادرات الدولية في العام 1950م، ونحو 12 بالمائة من الصادرات الأمريكية بالأسعار الثابتة؛ فضلًا عن أنه في ذلك الوقت كان الاقتصاد الأمريكي هو مصنع العالم، (وهو المجد الذي يسعى الرئيس ترامب لاستعادته)، واستفادت الصادرات الأمريكية من خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؛ مما عزز وضع صادراتها، وجعل حصة الصادرات الأمريكية تزيد على 15 بالمائة من الصادرات السلعية عالميًا، وبالمقارنة؛ فخلال ثمانين عامًا تطورت هيكلية التجارة الدولية؛ (1) فقد برزت قوى اقتصادية قادرة على التصدير، والمنافسة في مقدمتها: الصين، والاتحاد الأوروبي؛ مما أثار القلق المؤرق للولايات المتحدة الذي يكمن في الحفاظ على تفوقها في الإنتاجية، ولا أقول تفردا كما كان الوضع عليه عقب الحرب العالمية الثانية؛ حيث تمثل الصادرات الأمريكية نحو 10 في المائة من الصادرات السلعية الدولية، (2) نما نصيب الخدمات من التجارة العالمية، ونمت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات؛ إذ تقدر حصتها- حاليًا- بحوالي 32 بالمائة من تجارة الخدمات عالميًا؛ أي: أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة في تجارة الخدمات تضاعفت أكثر من الضعفين؛ وذلك (من 12 بالمائة إلى 32 بالمائة خلال الفترة 1950م حتى العام 2024م)، وهذه- كما سبقت الإشارة- ليست عليها ضرائب جمركية، وقد تخضعها الدول لأنواع متفاوتة من الضرائب؛ لاسيما ضرائب الاستقطاع.



وهكذا يمكن القول: إن تركيز الرئيس ترامب على الميزان التجاري في السلع، واتخاذ إجراءات منفردة لزيادة الرسوم الجمركية له تبعات مزعومة على هيكلية التجارة العالمية، ولعل قصد ترامب إحداث زعزعة ليس فقط بقصد: إعادة توزيع حصص التجارة السلعية؛ بما يعزز الصادرات الأمريكية، ويحد من الواردات الأمريكية، وبذلك يرتفع صافي الصادرات، ويعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة؛ بل كذلك لاستعادة زمام المبادرة الاقتصادية ليس فقط من الصين؛ بل من جميع دول العالم، وإعادة ضبط إعدادات الاقتصاد العالمي؛ بما يضع الاقتصاد الأمريكي في الصدارة، ويمنحه مزايا متفردة كالاقتصاد المسيطر.

لكن ثمة مؤشرات بأن الأمر قد لا يقف عند هذا الحد على الرغم من أنه مطلب طموح؛ إذ لا يمكن الاستخفاف بـ "الحماية الترابية" المرتكزة إلى أن تكون أمريكا هي الأولى هو حق مكتسب، وفي حال دقة هذه المؤشرات؛ فعصا الرسوم الجمركية يرفعها الرئيس ترامب لتحقيق مقاصد تتجاوز التجارة؛ وذلك لتحقيق تداعيات، وتدخلات مؤداها: "إعادة ضبط إعدادات الاقتصاد العالمي"؛ لتصبّ قنواته في صالح الاقتصاد الأمريكي؛ إذ سيكون مؤداها: إعادة تشكيل التجارة الدولية، ومعها إعادة نقل سلاسل الإمداد، وهيكلتها؛ وبالتالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وهذا يعادل حرباً عالمية اقتصادية، (وليست تجارية فقط) غير مسبوقة منذ الحقبة الماركنتالية (MERCANTILISM) التي اتبعتها القوى الاستعمارية في القرن السادس عشر، وما بعده، ومبدؤها: "التجارة، ولا شيء يهم سوى التجارة".

ويبدو أن الماركنتالية الجديدة هي مدرسة ترامب الاقتصادية، ويدفع في ذلك الاتجاه تطابق قراراته التنفيذية مع مبادئها؛ حتى يكاد أن يكونَ هذا التطابق تأملاً مع بعض التطويرات هنا وهناك؛ بما يبرر تسميتها "الماركنتالية الترابية" (TRUMPIAN MERCANTILISM)، والماركنتالية ليست مدرسة عبثية؛ بل لها إطار نظري يقوم على تعظيم الصادرات، والحد من الواردات ليس بدوافع تجارية بحتة؛ بل ترمي إلى مراكمة الثروة بالحفاظ على ميزان تجاري إيجابي

وهذه هي السياسة التي اتبعتها لقرون القوى الاستعمارية الأوروبية، مثل: إسبانيا، وبريطانيا، وفرنسا؛ إذ تمكنت- من خلال هذا الفكر- من الاستيلاء على ثروات الدول المُستَغَمَرَة، والتحكم بممرات التجارة، وتأييد الاحتكار، والاستئثار؛ حتى تعود الثروة للدولة المُستَغَمَرَة، وبالتأكيد؛ فإن النظرية الاقتصادية، ومنذ أيام آدم سميث تجاوزت الماركنتالية؛ حيث انتقدتها سميث في كتابه ثروة الدول (العام 1776م)، لكن الماركنتالية لم تمت قط؛ فهي تُقَلَّب أوجهها؛ لا سيما تعلق الماركنتالية الكلاسيكية بالنقدين: (الذهب، والفضة)، ومحورية مراكمتها، وما يعزز نظرية أنها لم تمت؛ بل إنها تعود بقوة للحياة، وللتأثير من جديد هو تكرار الرئيس ترامب أهمية ما يأتي:

الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي.

الحفاظ على سطوة الشركات الأمريكية العابرة للحدود، وضرورة الحفاظ على حرية حركتها عالمياً؛ فأحد أهم مآخذه على الاتحاد الأوروبي هو الضرائب التي يفرضها على الشركات الأمريكية، مثل: أبل، وجوجل.

الاهتمام بالجوانب الجيوسياسية ليس اهتماماً أصيلاً؛ بل تابعاً للاهتمام بالتجارة؛ باعتبار أن تيسير تدفق التجارة يستوجب مسارات سالكة تمكن الصادرات الأمريكية من أن تجوب العالم من أقصاه إلى أقصاه دون عوائق مادية، أو إجرائية؛ ولذا اهتمام ترامب الفائق بقناة (بنما)، وبتوظيف عصا الرسوم الجمركية لتطويع الظروف الجيوسياسية غير المواتية، كما هو الأمر مع الصين، وكندا، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي؛ حيث إنه يسوق مبررات لرفع الرسوم الجمركية، قد تكون المهاجرين، أو المخدرات، أما ما يهم في نهاية المطاف؛ فهو إبقاء خطوط التجارة مفتوحة أمام الصادرات الأمريكية؛ وذلك لتفادي الرسوم الجمركية العالية.



في حين أن أمريكا تسعى لجعل أسواقها عصية على الفُضْدِرين، وسهلة للمستثمرين؛ فإذا أخذنا مثلاً ما انتهى إليه الأمر مع الاتحاد الأوروبي نجد الرئيس ترامب- في نهاية المطاف- رفع الرسوم الجمركية على الاتحاد الأوروبي إلى 15 بالمائة؛ أي، قرابة 5 أضعاف ما كانت عليه قبل الاتفاق الذي وقع في شهر يوليو 2025م على أن يضخ الاتحاد الأوروبي استثمارات، قوامها: 600 مليار دولار، ويستورد منتجات طاقة من الولايات المتحدة بقيمة 750 مليار دولار.



ومما تقدم يمكن الخلوصل إلى نقاط، منها ما يأتي:

1. أن انكفاء الولايات المتحدة باستخدام سلاح الرسوم الجمركية لجَرّ الاستثمارات سيؤدي بالمقابل إلى حرب تجارية تعيد تشكيل التكتلات الاقتصادية؛ لتكون الولايات المتحدة خارجها؛ فمثلاً من المرجح أن يؤدي فرض رسوم جمركية هائلة إلى إعادة تشكيل العلاقة بين بريطانيا، والاتحاد الأوروبي؛ فبريطانيا- حاليًا- ليست في مأمن، وهي وحدها في "العراء"، والأهم من ذلك ما قد يحدثه شرح الرسوم الجمركية من تقارب بين الاتحاد الأوروبي والصين، ليس بالضرورة في المدى الآتي، أو القريب؛ ليستقوي كل منهما بالآخر ما استطاع لذلك سبيلاً بعد أن يظهر تأثير الرسوم الجمركية المرتفعة.

2. قد يضطر الرئيس ترامب إلى إيجاد تحالف تجاري متعدد المرتكزات لشركائه، وحلفائه في العالم؛ لتصبح محاورَ (دولاً، وتكتلات) هي الأكثر رعاية (MFN)؛ بما يعني توقيع اتفاقات تجارية، واستثمارية تفضيلية؛ مما قد يعني اختلال توازن العلاقة الاقتصادية فيما بين تلك الدول عما كانت عليه، أما الرئيس ترامب؛ فسيبقى اهتمامه الأول، والأخير ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المستبعد أن يرتقي ذلك التحالف؛ ليصبح تكتلاً اقتصادياً متماسكاً (بالتعريف الاقتصادي للتكتل) تقوده الولايات المتحدة؛ فما يعيق تحقق ذلك هي الرغبة الجامحة للاستئثار عند مدرسة "المركنالية الترابمية"؛ فالقوى الاستعمارية المركنتالية لم تتحد؛ بل كانت تتنافس، وتتناحر، وتدخل حروباً في سبيل تعظيم حصتها من التجارة، ولا شيء يهم سوى التجارة.

هدم اتفاقية التجارة مع المكسيك، وكندا لماذا؟

على الرغم من أن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، والمكسيك وقعت في فترة رئاسة ترامب الأولى إلا أن ذلك لم يمنع ترامب من مناقضتها، وإعادة التفاوض، وفرض رسم انتقائية على العديد من السلع، وإرباك المشهد بضرب مواعيد زمنية للوصول إلى اتفاقيات، أو التهديد برفع الرسوم الجمركية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقية مازالت جارية، وتخضع لها قرابة 85 بالمائة من سلع التبادل التجاري بين البلدان الثلاث إلا أن إعادة التفاوض مع وجود اتفاقية لم ينته أجلها هو أمر لا يمكن أن يكون عابراً لاعتبارين اثنين، هما:



1. أن تجارة الولايات المتحدة مع هذه الأطراف الثلاثة تزيد عن 2 ترليون دولار؛ أي: ما يمثل 7 بالمائة من التجارة العالمية في السلع، والخدمات (للعام 2023م)؛ فضلاً عن أن التجارة مع المكسيك، وكندا تمثل 30 بالمائة من التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
2. أن الرسوم الجمركية التي كانت الولايات المتحدة تفرضها على الواردات من البلدين منخفضة إجمالاً؛ بل إن معظم السلع كانت معفية من الرسوم الجمركية؛ وفقاً لاتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة وكندا، والمكسيك (USMCA) التي كان الطرف الممثل للولايات المتحدة فيها الذي وقع عليها هو الرئيس ترامب في العام 2018م، وهي الاتفاقية التي حلت محل اتفاقية "نافتا" (NAFTA) التي بقيت سارية بين البلدان الثلاثة للفترة 1994م - 2020م، والتي أُوْقِفَ العملُ بها؛ وذلك بسبب انتقادات الرئيس ترامب في الحقبة الأولى لرئاسته، وهي كذلك الاتفاقية التي وصفها الرئيس ترامب آنئذٍ (في 18 نوفمبر 2018م) بأنها "بحق إنجاز خارق"، وأنها "أكبر، وأبرز، وأحدث، وأكثر اتفاقية تجارة توازناً في التاريخ".



وعند التمعن ستجد أن رفع رسوم الاستيراد ستؤذي الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً بلا أية موارد؛ فالواردات من كندا، والمكسيك هي شريان حياة صناعة السيارات الأمريكية، وكندا هي أهم مورد للطاقة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتأكيد؛ فإن رسومًا جمركية قدرها 25 بالمائة ستؤذي الزبائن عند محطات البنزين، وكذلك في المصانع؛ بل في كل نواحي الحياة، أما المنتجات الزراعية؛ فحدث، ولا حرج؛ فاعتماد الولايات المتحدة على كلا البلدين كبير؛ وذلك لاستيفاء الحاجة من الخضراوات، والحبوب، والفواكه، واللحوم على تنوعها، أما صناعة البناء؛ فلها نصيب وافي؛ حيث إن معظم المساكن هناك هيكلها خشبي، وتبنى من خشبٍ مستوردٍ من كندا، وبطبيعة الحال لن يقتصر التأثير على السلع؛ بل يشمل الخدمات على تنوعها؛ بما في ذلك خدمات أساسية، مثل - على سبيل المثال لا الحصر - خدمات تقنية المعلومات، وخدمات الرعاية الصحية من ارتفاع أسعار المعدات الطبية، والأدوية المصنعة في كندا، والمكسيك، وتأثيرها على تسعير الخدمات الصحية.



وأختم بالقول: إن هناك تداخلًا كبيرًا في الأنشطة الاقتصادية فيما بين البلدان الثلاثة؛ بما في ذلك خدمات التعهيد (OUTSOURCING)، وسيكون من تأثيرات الرسوم الجمركية العالية أن تقطع أوصال شبكة الروابط؛ فقد تضطر شركات تنتج في كندا، أو المكسيك الانتقال إلى الولايات المتحدة، أو إلى بلد آخر لا يخضع للرسوم الجمركية المرتفعة من الولايات المتحدة، لكن ذلك سيتطلب استثمارات ضخمة، ومدة زمنية قبل التمكن من الإنتاج من مواقع خارج كندا، والمكسيك، وهذا قد يؤدي إلى إعادة هيكلة، و"تشبيك" سلاسل الإمداد؛ لتجنب هذين البلدين. ومن الناحية الاقتصادية سيكون تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية بمقدار 25 بالمائة مؤذيًا بالفعل؛ بل كارثيًا على كندا، والمكسيك فيما إذا تحقق بالفعل؛ إذ يعني فقدان استثمارات، واستهلاك، وصادرات، وملايين الوظائف؛ مما يرر القول إن اقتصادات الدول الثلاث الولايات المتحدة؛ وكندا، والمكسيك ستتأثر سلبيًا نتيجة لرفع الولايات المتحدة الأمريكية لرسومها الجمركية، ومع ذلك يمكن الجدل بأن التأثير لن يتوقف عند هذا الحد، بل سيؤدي- مع مرور الوقت- إلى هزات اقتصادية لكندا، وللمكسيك بدرجة أكبر، وعدم الاستقرار الاقتصادي سيؤدي بالتالي إلى إرباك اجتماعي، وأمني، وسيأخذ الأمر بعدًا آخر إن قررت هذه البلدان، أو إحداها عقد شراكات مع بلدان أخرى منافسة للولايات المتحدة؛ ففي الحسابات الإستراتيجية ستعد الولايات المتحدة ذلك نهشًا لمناطق نفوذها، وسطوتها أيًا كانت تلك الدول، حتى وإن كانت من أعضاء الناتو، أو مجموعة السبع، وهكذا فلعل أحد الخيارات هو إعادة التفاوض حول اتفاقية التجارة الثلاثية التي وقعت العام 2020م؛ لتصبح اتفاقية تكتل اقتصادي على غرار الاتحاد الأوروبي، لكنه ليس خيارًا يرضاه الرئيس ترامب؛ فهو مناهض لقدوم العمالة الوافدة، ويسعى لإغلاق الولايات المتحدة ليس فقط أمام الصادرات؛ بل الموارد البشرية الوافدة.

حرب ترامب مع الاحتياطي الفدرالي:

العرف هو الحفاظ على استقلالية البنك المركزي؛ ولذا فمن الملفت انتقاد الرئيس ترامب المتكرر، وعلى رؤوس الأشهاد لرئيس الاحتياطي الفدرالي جيوم بأول؛ إذ إن ذلك يلحق ضررًا بكل من يحمل دولارًا، أو يتعامل به؛ فمعركة الرئيس مع باول ستجلب للرئيس، وللإقتصاد الأمريكي مزيدًا من الضبابية؛ فضلًا عن أنها معركة ستستهلك الكثير من الهيئة العالمية للإقتصاد الأمريكي، وتصنع للإقتصاد العالمي أزمة قد تتفاقم إلى "هزة" دون وجود مبرر حقيقي لذلك سوى أن سياسيًا يريد أن يصيغ السياسة النقدية التي تعتمد على أدوات جافة.



وفي أبريل 2025م تحدث رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نادي شيكاغو الاقتصادي عن النظرة الاقتصادية، وسياسة النقد، وتأثير سياسات الرسوم الجمركية للرئيس دونالد ترامب مذكراً بالتزام الاحتياطي الفيدرالي بالتفويض المزدوج؛ وذلك لتحقيق الحد الأقصى من التوظيف، واستقرار الأسعار وسط عدم اليقين الاقتصادي الناتج عن سياسات الرسوم الجمركية العدوانية لترامب، ولم يشكك (بأول) في أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال قويًا مستشهدًا بسوق عمل قريب من التوظيف الكامل (FULL EMPLOYMENT)، وتضخم أعلى من هدف 2 بالمائة، لكنه - في تراجع - بات محذرًا من أن الرسوم الجمركية المتصاعدة قد تؤدي إلى زيادة التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي؛ مما يشكل تحديات للسياسة النقدية.

أما ما كان مستفزًا للرئيس ترامب هو تشديد السيد بول على استقلالية الاحتياطي مشيرًا إلى أنه يعتمد على البيانات الاقتصادية، وليس الضغوط السياسية، وهو في وضع "انتظار، وترقب"، وذلك لتقييم تأثير التغييرات السياسية قبل تعديل أسعار الفائدة، كما تناول تقلبات السوق واصفًا إياها برد فعل منطقي لتغيرات سياسة التجارة التي أحدثها الرئيس، وأنها ليست أزمة تتطلب تدخلًا فوريًا؛ فما يُستفاد من حديث بول وسط التجاذب بينه وبين الرئيس ترامب جملة من النقاط الآتية:

- التفويض المزدوج: يركز الاحتياطي الفيدرالي على تحقيق التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار؛ وذلك على الرغم من التحديات الناتجة عن الرسوم الجمركية، وسوق العمل في حالة جيدة، والتضخم أعلى من 2% لكنه تراجع عن ذروته.
- مخاطر التضخم بسبب الرسوم: حذر بول من أن الرسوم الجمركية "الأكبر من المتوقع" قد ترفع التضخم بشكل مؤقت، أو مستمر؛ مما يصعب تثبيت توقعات التضخم.
- مخاوف تباطؤ الاقتصاد: قد تؤدي الرسوم إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة؛ مما يبعد الاقتصاد عن أهداف الاحتياطي.
- نهج الانتظار: لن يتعجل الاحتياطي تعديل أسعار الفائدة.
- بانتظار وضوح تأثير سياسات التجارة، والهجرة، والمالية؛ مما جعل ترامب يعلق - لاحقًا - بأن بول بطيء.

- استقلالية الاحتياطي: أكد بول على استقلالية الاحتياطي قانونيًا مؤكدًا أن السياسة النقدية تعتمد على البيانات، وليست السياسة؛ مما استدعى أن يعلق ترامب بأن بوسعه إزاحة بول إذا ما أراد ذلك، لكنه إن قرر الرئيس أن يتدخل في السياسة النقدية؛ فخسائر أمريكا ستكون فوق التصور؛ إذ سيلحق هذا التدخل أضرارًا بعملتها "الدولار"، وفي كفاءة قطاعها المصرفي إجمالًا، وسيعني ترجل السياسة النقدية الأمريكية من على سنام الرصانة، والسعي للتوازن؛ مما قد يؤدي إلى تراجع الإقبال على السندات الحكومية؛ باعتبار أنها ملاذ عند الهزات، وفي التاريخ خير عبرة؛ فقد أضاعت الولايات المتحدة عقد السبعينيات المالية، ودفعت ثمنًا باهظًا نتيجة لتدخل الرئيس نيكسون في السياسة النقدية آنذاك.

- تقلبات السوق: وُصفت تقلبات السوق بأنها استجابة منطقية لتغيرات سياسة التجارة، وليست أزمة تتطلب تدخلاً فورياً.
- قضايا ناشئة: أشار إلى إمكانات الذكاء الاصطناعي في تغيير الاقتصاد العالمي، وضرورة تنظيم العملات الرقمية، خاصة العملات المستقرة.

وعكسَ حديث باول نهجاً حذراً؛ وذلك وسط مخاوف نشوب حرب تجارية تفرع طيولها، دون مؤشرات واضحة لخفض الفائدة، الأمر الذي يضع ترامب أمام تحدٍّ مزدوج: الصين، والاحتياطي الفدرالي، ومعضلته أن ليس بوسعها فتح مجابهة شاملة مع أيٍّ منهما، والسبب: أن نشوب حرب تجارية مع الصين ستحدث كدمات في الاقتصاد الصيني، لكن خسائر أمريكا ستكون أكبر في المدى القصير، والمتوسط، كما أن حرب ترامب مع باول ستزداد ضراوة؛ فأَيُّ تدخل من طرف الرئيس في السياسة النقدية سيجعل متانة السياسة النقدية الأمريكية في مصاف دول العالم الثالث؛ وتبخر الثقة العالمية في الاحتياطي الفدرالي، وتأتي معها موجة بيع حادة لسندات الخزنة الأمريكية؛ مما يعني في الأجل القصير أن تعاني الحكومة في بيع أذوناتها من جهة، وتدفع تكاليف متصاعدة فوائداً لحاملها؛ فضلاً عن أن التدخل السياسي من قبل الرئيس، وفريقه في السياسة النقدية سيعني توجيهها نحو النمو (طبع المزيد من النقود) على حساب ضبط التضخم؛ مما يعني أن السياسة النقدية ستصبح أداة لتمويل العجز المالي، وليست أداة هدفها استقرار الاقتصاد.



وما يزيد الطين بلة على ترامب أن رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي جيروم باول ليس وحيداً في قلقه من الضبابية التي أحدثتها تقلبات سياسات الرسوم الجمركية، وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي؛ فقد انضمت إليه السيدة لاجارد رئيس البنك المركزي الأوروبي؛ فعلى الرغم من خفض البنك سعر فائدة اليورو بمقدار 25 نقطة أساس، لكنها كانت ترغب في تخفيض قدره 50 نقطة أساس، أما ما منعها من ذلك؛ فهو "الضبابية" التي تحف ليست فقط بالتجارة العالمية؛ بل بأفاق نمو الاقتصاد العالمي.

الاندفاع للعملات المشفرة:

هل من رابط بين مذهب الرئيس ترامب الاقتصادي وقراره التنفيذي بإنشاء احتياطي من البتكوين؟ وبدايةً ما تعريف احتياطات الحكومة؟ هي أصول متاحة للسلطات النقدية، وخاضعة لسيطرتها لتمويل اختلالات المدفوعات بشكل مباشر، والمدفوعات- هنا- تعني مدفوعات الحكومة للدول الأخرى، واحتياطات الدول من أصول سائلة، أو أصول عالية السيولة، مثل: الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والعملات الرئيسية، مثل: الدولار، واليورو، أو الين الياباني، و(احتياطي، وودائع الدول الأجنبية)، وكذلك الأسهم، والسندات، والهدف من بناء الدول لاحتياطي هو أن تمتلك الحكومة، وأجهزتها السيولة للوفاء بالالتزامات التي حُلَّ أجلها، أو سيحلُّ في المدى القصير؛ لذلك فإن الأصول ذات السيولة العالية، واستقرار قيمة تلك الأصول، والقبول بها من قبل الدول الأخرى كأدوات سداد، ووفاء هي معايير أساسية لا حياد عنها، وهذه الاحتياطات تظهر كبنود في ميزان المدفوعات لكل دولة، وتعلن تفاصيلها نشرات صندوق النقد الدولي.

وهناك ما يبرر القول: إن نظرية ترامب الاقتصادية تركز إلى مبدأ تحقيق فائض في الميزان التجاري، والميزان التجاري هو عنصر من عناصر ميزان المدفوعات؛ مما يعني أن اهتمام ترامب يهدف لتحسين وضع ميزان المدفوعات، وهذا أمر تسعى لتحقيقه الدول كافة، وهذا الميزان هو عبارة عن رصد لتعاملات الدولة: (حكومة، وقطاع خاص، وأفراد) مع الاقتصادات الأخرى تجارياً، واستثمارياً؛ ولذا نجد الرئيس ترامب يتحدث دائماً عن تعظيم الصادرات الأمريكية، واستقطاب الاستثمارات إلى أمريكا في مسعى لمراكمة الثروة، ولو بالقوة الجبرية، وهو مبدأ "مركيتالي" عتيق قام عليه الفكر الاقتصادي للدول الاستعمارية الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، وما بعده.

وعند النظر إلى ميزان المدفوعات الأمريكي نجد أنه يعاني من عجز مزمن؛ ففي العام 2023م وصل إلى 819 مليار دولار (3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ ولذا يسعى السيد ترامب لمعالجة هذا الضعف الاقتصادي بأن تحقق الولايات المتحدة فائضاً في تعاملاتها الدولية؛ فهل طموحه واقعي أخذاً في الاعتبار أن العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة هو عجز مزمن؟ لعله طموح واقعي، وتحقيقه يصب في مصلحة الاقتصاد العالمي، لكن ليس واقعياً أنه سيتحقق "بجرة قلم" من خلال مضاعفة التعريفة الجمركية على الشركاء التجاريين، والدخول معهم في حروب طاحنة؛ وذلك "لإجبار" صادراتهم للولايات المتحدة أن تنقلص؛ فإذا ما التسرعات الممكنة لاختصار الزمن؟ لعل أحد تلك التسرعات تكمن في استقطاب السيولة إلى الولايات المتحدة للاستثمار في فئة من الأصول ليس لها اعتبار حالياً، وتمتلك منها حكومة الولايات المتحدة الكثير؛ وذلك بإعطاء اعتبار للعملات المشفرة، وجعل الولايات المتحدة العاصمة العالمية للعملات المشفرة، كما هو الحال في الأسواق المالية الأمريكية التي تعادل في رسميتها (60 ترليون دولار) بقية أسواق العالم مجتمعةً.

فإدًا بناء الولايات المتحدة الأمريكية احتياطيًا من الأصول المشفرة ليس بهدف تعزيز احتياطات الحكومة في الأساس؛ بل لاستقطاب السيولة العالمية، أو جزء وازن منها إلى التراب الأمريكي؛ وذلك مع مرور الوقت، وبعد اقتناع السلطات النقدية، والمالية في دول العالم، والمنظمات المالية العالمية، وقد تصبح الأصول المشفرة (البتكوين، وشقيقاتها) فئة جديدة تضاف إلى الاحتياطيات المعتمدة للدول، وهذا يعني إقبالًا ليس فقط من الأفراد، والشركات؛ بل كذلك من البنوك المركزية، والصناديق السيادية لاكتناز تلك العملات المشفرة ضمن محافظها، وهذا يعني حاضنتها الأساس هي الولايات المتحدة، وتقدر قيمة الأصول المشفرة حاليًا بنحو ثلاثة تريليونات دولار.

فتأسس الرئيس ترامب لاحتياطي من البتكوين- في حقيقة الأمر- يعني إيجاد صانع سوق للعملة الافتراضية؛ بما قد يعزز من استقرار قيمتها، لكن ذلك لن يحدث تلقائيًا؛ فقد يكون هدف الرئيس الصعود بقيمة البتكوين، وتحقيق ذلك يخصص مليارات الدولارات لبناء الاحتياطي خلال فترة زمنية قصيرة؛ فيرتفع السعر، ويهبط تبعًا لذلك، وقد يكون هدف الرئيس فعلًا بناء احتياطي مستقر بمائل الذهب ليس بقصد المتاجرة؛ بل كاحتياطي سيادي، لكن شتان؛ فالذهب ملجأ عندما تتراجع قيمة الأصول المالية تعلو قيمته؛ فيكون أداة للحفاظ على استقرار المحافظ الاستثمارية، أما الأصول المشفرة؛ فلا تمتلك تلك الميزة؛ فقيمتها غير مستقرة البتة، وهذا على الأقل منذ انطلاقتها حتى الآن؛ مما يعني أنها لا يمكن أن تخدم الهدف الأساسي للاحتياطي، وهو التحوط في حال انهيار قيمة العملة الوطنية الأمريكية (الدولار).

وبغض النظر عن هدف ترامب من بناء الاحتياطي؛ فالأمر يتعلق بالكيفية التي يُدار بها هذا الاحتياطي من جهة، ومن جهة أخرى لعلها الأهم أن تسعى بقية الدول لبناء احتياطيات من البتكوين؛ باعتباره "الذهب الافتراضي"، وهذا يتطلب توافقًا من المنظمات المالية الدولية، والدول الأعضاء فيها؛ فإن لم يتحقق ذلك فستكون البتكوين لا تمتلك اعترافًا عالميًا بأهميتها، ولنتذكر أن الذهب كان هو المثلث للعملات إلى أن انتهى دوره ذاك في العالم في العام 1973م وعلى يد الولايات المتحدة عندما أوقفت ربط الدولار بالذهب، وتوقفت عن تحويل الدولار إلى ذهب بواقع 35 دولار لأونصة الذهب، وكان ذلك بسبب ضعف الاقتصاد الأمريكي آنئذ الذي أنهكته حرب فيتنام؛ فأخذ يطبع الدولارات؛ بما يتجاوز قدرته على الوفاء بغطائها من الذهب.

واليوم تبني الولايات المتحدة احتياطيًا افتراضيًا مُشفّرًا، وقد يعني هذا ضربة للنظام المالي العالمي بالسعي للتحوط من الهزات؛ وذلك استنادًا إلى أصل افتراضي بينه وبين الاستقرار "عداوة"؛ فكيف يمكن أن يصلح أن يكون احتياطيًا ما دام أنه يتصف بما يأتي:

- لا تتمتع بقبول دولي؛ حتى تقي الدولة من الهزات في تعاملاتها مع الدول الأخرى؟
- لا عملات ترتبط بها؛ لتحديد قيمتها من خلالها؟
- لا يمكن استخدامها كملاذ؛ فهي أكثر "هيجانًا"، وتقلّبًا، وتشقّلًا من أي أصل مر على التاريخ البشري؛ بما في ذلك الملح الذي كان يُستخدم أصلًا للتبادل في العصور الغابرة من الرومان، وسواهم؟



على كل حال، فتجنّبًا للغبن، ونفيًا للجهالة نحن- بل العالم- بحاجة لقراءة كتاب الرئيس ترامب "البيتكوين كاحتياطي وطني"، وهو كتاب لم يؤلف بعد، أو بتعبير أدق لم يُنشر بعد، وما رشح منه حتى الآن هو العنوان فقط، وبكلمة لعل العنوان الأنسب للكتاب هو "إنشاء محفظة حكومية من العملات المشفرة"، محفظة، وليست احتياطيًا، وفارق هائل بين الأمرين.

الخاتمة:

تخلص الورقة إلى الاستنتاجات الآتية:

1. عدم اليقين الاقتصادي؛ أثر عدم اليقين الاقتصادي، خصوصًا في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب على الاستهلاك، والاستثمار؛ وذلك بسبب عدم جدوى التنبؤ بسياساته الاقتصادية، أو ربطها ضمن إطار زمني مُعلن.
2. برنامج ترامب الاقتصادي؛ إن برنامج ترامب الاقتصادي يركز على ثلاثة عناصر رئيسة: رفع التعريفات الجمركية على الواردات، وتخفيض الضرائب، وإلغاء القيود التنظيمية لتشجيع الاستثمار، ونشوء الأنشطة التجارية، وتوسعها.
3. التركيز على توازن الميزان التجاري؛ جزء كبير من إستراتيجية ترامب الاقتصادية يركز على معالجة التوازن التجاري، خصوصًا من خلال فرض التعريفات الجمركية على السلع مع تجاهل الأهمية المتزايدة للخدمات في التجارة الدولية.

4. التأثير على التجارة العالمية: إن التأثيرات المحتملة لتعريفات ترامب على هياكل التجارة العالمية مزعومة؛ بما في ذلك إمكانية إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية، والكتل التجارية؛ بما في ذلك التأثيرات على اتفاقية التجارة الحرة مع كندا، والمكسيك، والنسيج الاقتصادي بين البلدان الثلاثة أطراف الاتفاقية.

5. الصراع مع الاحتياطي الفيدرالي: العلاقة المتوترة بين ترامب والاحتياطي الفيدرالي، والانتقادات لرئيسه ترمي لجعل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تحت سطوة الرئيس؛ ولذلك تأثيرات سلبية على استقلالية السياسة النقدية، وعلى مكانة الدولار كعملة احتياط عالمية، وعلى جاذبية سندات الخزنة الأمريكية.

6. العملات المشفرة كاحتياطي: هدف قرار الرئيس ترامب هو استقطاب السيولة العالمية إلى الولايات المتحدة، وجعلها العاصمة العالمية للعملات المشفرة، والسعي لتذليل التحديات؛ وبالتالي أثر القرار، وتحديدًا عدم استقرار قيمة العملات المشفرة، وعدم قبولها الدولي كأداة سداد، ووفاء، والمواقف المتخذة منها من قبل بنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية الوطنية.

7. أن المركنتالية الجديدة هي مدرسة ترامب الاقتصادية التي تقوم على تعظيم الصادرات، والحد من الواردات ليس بدوافع تجارية بحتة؛ بل بدافع مراكمة الثروة من خلال الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي، واستقطاب الاستثمارات للتصنيع؛ وبالتالي لمزيد من التصدير، والتحكم بممرات التجارة، وسلاسل التوريد، وتأييد الاحتكار، والاستثمار؛ حتى يكون اتجاه الأموال للولايات المتحدة الأمريكية.

التعقيبات:

التعقيب الأول - أ.د. ناصر القعود

ناقش كاتب الورقة الرئيسة ما يدعيه الرئيس ترامب من "غبن تجاري" للولايات المتحدة الأمريكية، وبَيَّن أن ذلك راجع لتركيز ترامب على العجز في الميزان التجاري) السلمي (دون ذكر لميزان المدفوعات الذي يشمل السلع، والخدمات؛ حيث إن لدى الولايات المتحدة فائضاً كبيراً في تجارة الخدمات؛ فقد تضاعفت حصتها في تجارة الخدمات ما بين 1950م-2024م) في الوقت الذي انخفض نصيبها من تجارة السلع مع تطور صادرات الدول المنافسة لها في إنتاج السلع، وتصديرها؛ لاسيما الصين، والاتحاد الأوروبي؛ وذلك ما يفسر تركيز ترامب، وتذمره من العجز في الميزان التجاري (السلمي)؛ ومن ثم توجهه، وتبنيه للتعريفات الجمركية كسلاح إستراتيجي تستطيع به الولايات المتحدة- في رأيه- العودة لصدارتها في إنتاج السلع، وتصديرها، واستمرار تبوئها مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي، وهيمنتها بذلك على التجارة العالمية، وتمكين الصادرات الأميركية من أن تجوب بقاع الأرض بدون عوائق.

وتطرق كاتب الورقة الرئيسة إلى ما يمكن أن يترتب على ذلك من حروب تجارية، واحتمال قيام تكتلات تجارية في موازاة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ما قد ينتج من هذه السياسات من سلبيات على الولايات المتحدة، والدول الأخرى؛ لاسيما كندا، والمكسيك، وتناولت كذلك تدخل الرئيس ترامب في السياسة النقدية؛ بانتقاده المستمر لرئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الذي يحظى بسلطة مستقلة عن الحكومة باتخاذ قرارات للمحافظة على التوظيف، واستقرار الأسعار على الرغم مما يشكله هذا من إرباك، وتأثير سيئ على مكانة الدولار، كما تناولت الورقة موضوع العملات المشفرة، وتعلق ترامب بها، وموقفه من بناء احتياطي وطني من هذه العملات.



من المعروف أن الرئيس ترامب في دورته الأولى (2017م-2021م) استطاع بتأييد من الجمهوريين خفض الضرائب على الشركات، وعلى ذوي الدخل العالية؛ حيث خفضت ضريبة الشركات من 35 في المائة إلى 21 في المائة، وتم تخفيض القيود التنظيمية المتعلقة بالبيئة؛ وذلك تحفيزاً للإنتاج في قطاعات الصناعة، والنفط، والغاز؛ فضلاً عن الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، ودخل في حرب تجارية مع الصين، وتم تغيير اتفاقية) نفطا (إلى اتفاقية أخرى مع جارتيه: كندا، والمكسيك كما ذكر الكاتب، وفرض رسوماً جمركية على الصلب، والألمنيوم



أما في ولايته الثانية، وفي ضوء ما حصل عليه من فوز كبير، ونجاح الجمهوريين في السيطرة على مجلسي: الشيوخ، والنواب؛ فقد بدأ الرئيس ترامب حربه التجارية بشكل أشد، وأكثر ضراوة، واستفزازاً؛ فقد شملت الرسوم الجمركية جميع الدول، وبمعدلات غير مسبوقة، ومازالت مفاوضاته مع الصين مستمرة.

وتمكن ترامب من تمرير تشريع كبير خفض بموجبه الضرائب من جديد، وخفض الإنفاق على القطاعات غير العسكرية، والأمنية، مثل: النفقات الاجتماعية، والتعليمية، وخفض، أو ألغى المساعدات المتعلقة بالمحافظة على البيئة؛ مما سيحد من الاستثمارات في الطاقات المتجددة، ويضاف إلى ذلك الإجراءات الإدارية التي اتخذها الرئيس ترامب للحد من المنح، والمساعدات الداخلية، والخارجية، إضافة إلى إنشائه إدارة لتعزيز كفاءة الحكومة التي ترتب عليها إلغاء عدد من الوظائف الفدرالية، ومن المبررات التي يوردها ترامب لرسومه الجمركية إضافة لما ورد بالورقة الرئيسة أن هذه الرسوم ستساهم في خفض الدين العام الذي تجاوز 37 تريليون نتيجة العجز المتراكم في الميزانية) خمسة تريليون أضافها ترامب إلى الدين العام في ولايته الأولى)، والملاحظ أن رسوم ترامب التجارية لم تُحدد على أسس اقتصادية، أو منطقية؛ بل على قدراته التفاوضية، وتوجهاته السياسية؛ وذلك رغم ما قيل: إنها تقرر؛ وفق مقدار العجز التجاري مع كل دولة. ولا شك أنه كان، وسيكون لسياسات ترامب الاقتصادية نتائج، وتأثيرات متعددة على صعيد الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الأمريكي، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، وحيث إن هذه السياسات مازالت في طور التغيير، والتطور؛ فمن الصعب الحكم على نتائجها على الرغم من صدور عدد من التقارير، والدراسات من مراكز، منها: مكتب الميزانية، وبعض المراجع الأكاديمية التي تضمنت تقديرات متباينة في نتائجها؛ وفق الافتراضات، والمدة الزمنية.

التعقيب الثاني - د. عبد الله الغفيص

قام كاتب الورقة الرئيسة بتفصيل النقاط التي ارتكز عليها في اختيار العنوان الخاص بالورقة، ولعل أهمها أن نهج ترامب الاقتصادي يقوم على رفع الرسوم، وتخفيف القيود؛ وذلك لدعم الصناعة المحلية مع تركيز مفرط على الميزان التجاري، وإعادة تشكيل التحالفات التجارية في ظل توتر مع الاحتياطي الفيدرالي، وسعي لتحويل الولايات المتحدة إلى مركز عالمي للعملات المشفرة، وهذا النهج القائم على "المركنتالية الجديدة" يحمل مخاطر عدم اليقين الاقتصادي، وزعزعة التجارة العالمية، وتقويض استقلالية السياسة النقدية، ولعلي أبدأ من حيث أنهى بالنهج التجاري المغلق لترامب: هل هو سياسة قصيرة النظر، أم إعادة رسم لخريطة الاقتصاد العالمي؟



فمنذ يناير 2025 اتخذت إدارة ترامب مساراً اقتصادياً أكثر انغلاقاً معتمدة على الرسوم الجمركية كأداة رئيسية لإعادة تشكيل العلاقات التجارية. وبينما يرى المؤيدون أن هذه السياسة تعزز الصناعة المحلية وتحمي الوظائف، يحذر المعارضون من أنها قد تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية عالمية، وتراجع النفوذ الأمريكي في الأسواق الدولية؛ لذلك من أول يوم في البيت الأبيض وضع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أن أولوياته الاقتصادية المطلقة هي حماية الصناعة الأمريكية حتى لو جاء ذلك على حساب قواعد التجارة الحرة التي أرسنها الولايات المتحدة نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن ما يثير القلق هو أن النهج التجاري المغلق لترامب تجاوز حدود الحماية التقليدية إلى إستراتيجية شاملة تقوم على فرض رسوم جمركية واسعة النطاق، ثم استخدام هذه الرسوم كأداة ضغط سياسي، واقتصادي لانتزاع تنازلات من الشركاء، هذا النهج وإن كان يحقق مكاسب تفاوضية آنية إلا أن تاريخه، ونماذجه العالمية تحذر من أنه قد يطلق سلسلة من التداعيات طويلة الأمد التي قد تضر الاقتصاد الأمريكي، والعالمي على حد سواء.

يركز هذا التعقيب على الآثار الاقتصادية، المحلية، والدولية لهذه السياسة مع عرض بيانات حديثة، وأمثلة تاريخية مماثلة. ويخلص إلى أن هذه السياسات قد تمنح مكاسب مؤقتة للاقتصاد الأمريكي، لكنها تحمل مخاطر طويلة المدى قد تؤثر على سلاسل الإمداد، وتزيد التضخم، وتعيد رسم خريطة التحالفات التجارية العالمية، والنقاط الآتية توضح ذلك مع بعض الإحصائيات:

1- من الحماية إلى الابتزاز التجاري:



في يوليو 2025، فرضت واشنطن رسوماً بنسبة 15% على الواردات الأوروبية، ثم عرضت تخفيضها مقابل التزامات أوروبية بشراء الطاقة الأمريكية، وضح استثمارات كبيرة. هذا الأسلوب يعكس تحول الحماية التجارية إلى أداة ضغط، وهو ما يشبه اتفاق بلانزا 1985 الذي أحدث تغييرات كبيرة، لكنه أضر ببعض الشركاء على المدى الطويل.



2- انعكاس مباشر على التضخم:

GOLDMAN SACHS في أغسطس 2025 أشار تقرير إلى ارتفاع التضخم إلى 2.7% ، والتضخم الأساسي إلى 3%، بسبب تمرير الشركات لتكلفة الرسوم إلى المستهلكين. ، هذه الظاهرة شبيهة بما حدث في بريطانيا بعد بريكست؛ حيث ارتفعت أسعار الغذاء، والسلع الأساسية بشكل ملحوظ.

3- اضطراب سلاسل الإمداد:

الرسوم على المكسيك، وكندا ضربت قطاعات السيارات، ومواد البناء؛ مما دفع شركات، مثل فورد، و جي ام سي لإعادة هيكلة سلاسل الإمداد، ورفع الكلفة النهائية للمنتج. و تجربة الصين عام 2010 مع قيود المعادن النادرة تقدم مثالاً على الأثر العميق لمثل هذه السياسات.

4- حدود السلطة التنفيذية:

في أبريل 2025، أبطأت محكمة التجارة الأمريكية بعض الرسوم؛ باعتبارها تجاوزت الصلاحيات الممنوحة للرئيس؛ ما يعكس دور المؤسسات في كبح القرارات الاقتصادية المتهورة ولنا في بعض الدروس من التاريخ كضريبة الدجاج التي فُرضت في الستينيات، واستمرت لعقود رغم زوال أسبابها توضح أن السياسات الحمائية قد تصبح دائمة حتى إذا تحولت لعبء اقتصادي.

5- التداعيات العالمية:

الاتحاد الأوروبي يعزز شراكاته مع الصين، والهند لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية، وصندوق النقد الدولي يحذر من أن استمرار هذه السياسات قد يقلص الناتج العالمي 1.5% خلال خمس سنوات، ويعيد تشكيل خريطة الدول، والتكتلات التجارية العالمية .



أكثر الدول تضرراً في عام 2025 م

الدولة	نسبة الرسوم (%)	قيمة الصادرات المتأثرة (مليار \$)	القطاعات المتضررة	التغير في التضخم (%)	التغير في البطالة (%)	تغير سعر العملة (%)
الاتحاد الأوروبي	15	750	الطاقة، السيارات، الصناعات الثقيلة	0.8	0.3	1.2-
الصين	25	500	الإلكترونيات، الآلات، الأثاث	1.1	0.5	2.5-
المكسيك	20	320	السيارات، المنتجات الزراعية، مواد البناء	0.9	0.4	1-
كندا	20	280	الطاقة، الأخشاب، المعدات الطبية	0.6	0.2	0.8-
اليابان	10	150	السيارات، الإلكترونيات، قطع الغيار	0.4	0.1	0.5-
كوريا الجنوبية	12	95	الإلكترونيات، أشباه الموصلات، السيارات	0.5	0.2	0.7-
الهند	15	70	الأدوية، المنسوجات، المواد الكيميائية	0.7	0.3	1.1-



ملاحظات:

- هذه الأرقام تقديرية؛ وذلك بناءً على بيانات التجارة لعام 2024م، ومصادر، مثل: PETERSON . INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMICS و IMF .
- التأثير الفعلي قد يزداد إذا ردت هذه الدول بإجراءات انتقامية، أو إذا استمرت الرسوم لعدة سنوات. ومما سبق هذه؛ فهناك بعض التساؤلات الإستراتيجية المفتوحة للمستقبل، منها:
- هل ستظهر تكتلات تجارية بديلة تقلل الاعتماد على السوق الأمريكية؟
- هل سيؤدي الانغلاق التجاري إلى تعزيز الابتكار الصناعي محلياً أم إلى عزلة تكنولوجية؟
- هل ستصبح الرسوم الجمركية عنصراً دائماً في السياسة الأمريكية؟
- كيف ستتأثر الأسواق المالية بحالة عدم اليقين المستمرة؟
- ما أثر استمرار الأسعار المرتفعة على المستهلك الأمريكي؟
- هل يمكن أن يقوّض هذا النهج النفوذ الاقتصادي الأمريكي عالمياً؟

المدخلات حول القضية:

أجندة ترامب الاقتصادية: المركنتالية الأمريكية، وتحديات إعادة صياغة النظام العالمي:

إن أجندة الرئيس ترامب لا تقتصر فقط على الرسوم الجمركية، أو إزالة بعض الضرائب، أو مجرد إعادة هيكلة التنظيمات لتيسير الأعمال؛ بل تمتد إلى تغيير جذري في السياسات الاقتصادية العالمية؛ فالرئيس ترامب يتبنى مذهباً اقتصادياً يُعرف بالمركنتالية الجديدة الذي لا يهدف فقط إلى زيادة الصادرات، وتقليل الواردات؛ بل يسعى إلى تعظيم الثروة التي تصب في الاقتصاد الأمريكي من خلال عدة آليات إستراتيجية، وهذه المدرسة الاقتصادية تتجاوز الدوافع التجارية البحتة؛ حيث تسعى لتحقيق عدة أهداف رئيسية، مثل: الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي، ومحاربة استقطاب الاستثمارات لصالح البناء، والتصنيع داخل الولايات المتحدة، وهذا السعي يهدف إلى زيادة الاستثمارات المحلية؛ وبالتالي تعزيز قدرة البلاد على التصدير، بالإضافة إلى ذلك يركز ترامب على التحكم في ممرات التجارة، وسلاسل التوريد، ويعمل على إعادة ضبط إعدادات النظام المالي، والتجاري الدولي؛ بما يضمن بقاء "يد" الولايات المتحدة العليا في الاقتصاد العالمي لمدة طويلة قد تصل إلى الثمانين سنة القادمة، ومن بين أبرز أولوياته هو الحفاظ على التفوق التقني لصالح أمريكا، وإعادة صياغة السياسات المتعلقة بالاحتكار، والاستثمار؛ بحيث يكون تدفق الأموال في الاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية.



ومما لا شك فيه أن هذه السياسات قد تؤدي إلى صياغة "بريتون وودز" جديدة؛ فمع مرور الزمن تجد اتفاقية "بريتون وودز" التي تم توقيعها في عام 1944م لم تعد مواكبة للطموحات الاقتصادية، والسياسية التي يسعى إليها ترامب؛ إذ إن هذا النظام القديم أصبح متقادمًا في سياق التغيرات التي تحدث على الساحة العالمية، وهو ما يدفع ترامب إلى التفكير في حلول جديدة تضمن الهيمنة الأمريكية على النظام المالي، والتجاري العالمي في المستقبل.

ووفقًا للنظرة "المركزية" التي يتم تبنيها يُفترض أن كل شيء يتم توظيفه لتعزيز الثروة الأمريكية مع سعي لا حدود له لتحقيق تفوق شامل للولايات المتحدة، ويُستدل على ذلك بما تم إعلانه من قبل وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت في 13 أغسطس 2025م؛ حيث تم تأكيد أن الاستثمارات من الدول الحليفة، مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، وبعض الدول الأوروبية ستُستخدم كآليات تمويل للصندوق السيادي الأمريكي؛ ومن ثمَّ تُحول هذه الاستثمارات إلى الشركات الأمريكية مقابل إعفاءات جمركية؛ مما يعني توجيه 10 تريليون دولار نحو مجالات تصنيع أشباه الموصلات، والعقاقير، والحديد، والصناعات الحربية.

وعليه يتم تأكيد أن ترامب يسعى بشكل متواصل لتوظيف سياساته الاقتصادية، والدبلوماسية ليس فقط لتعزيز الثروة الأمريكية، ولكن- أيضًا- لتحقيق تفوق شامل في مختلف المجالات.



ويبدو أن ما يُفعل من قبل ترامب يتمحور حول عقد "صفقة" أكثر من كونه عملية برجماتية؛ فالبرجماتية ليس عقائديًا في مواقفه، لكن أسلوب الرئيس ترامب قد تجاوز ذلك إلى التبديل، والتعديل؛ وذلك لتحقيق اختراقٍ يُفضي إلى "الصفقة" مع تحقيق مكاسب اقتصادية في المقدمة.



فلم تتضح نتائج تلك الإجراءات بشكل كامل حتى الآن، ولكن هناك اتفاق خارج نطاق المؤيدين لمخيم ترامب "جاما" على أن تلك الإجراءات المنطلقة من رفع الرسوم الجمركية (معدل الرسوم الجمركية الحقيقي) عدة أضعاف؛ وذلك من حوالي 3 بالمائة إلى 18 بالمائة سيكون لها تأثير سلبي على المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فبالرغم من أن عجلة الاستيراد قد تتباطأ إلا أنها لن تنعدم؛ حيث ستجبي الحكومة الأمريكية ما تحصله من رسوم جمركية مرتفعة، وسيقوم التجار المستوردون بتقاضيتها من المستهلك النهائي، كذلك سيقوم المصنعون بذلك، والكثير من المنتجات الصناعية الأمريكية التي تُصنع في الداخل الأمريكي تعتمد على مكونات مستوردة من الخارج؛ بما في ذلك شركات أمريكية رائدة، مثل: شركة فورد على سبيل المثال، وفي النهاية سينعكس ذلك على ارتفاع معدل التضخم؛ مما يعني إبقاء سعر الفائدة دون خفض، الأمر الذي قد يؤثر على وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي، ويجعله غير قابل للتنبؤ؛ وبالتالي سيزداد على ذلك تهرب المستثمرين والمستهلكين؛ مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد، والأزمة الكبرى للاقتصاد الأمريكي - حاليًا - هي الضبابية؛ أي: انعدام الرؤية للمدى المتوسط، والبعيد نتيجة لعدم وضوح تأثير التعديلات، والتراجعات المتداخلة التي يجريها الرئيس ترامب بالتزامن.

وهنا تبرز نقطة محورية تستحق الطرح، وهي: هل تتيح أمريكا منتجاتها، وخدماتها للدول التي لديها المال، وتريد الشراء؟ بالطبع لا؛ فكيف إذا كان الأمر يتعلق بأفضل ما لديها! لنذكر أن هناك رقابة صارمة من قبل الحكومة الأمريكية على العديد من السلع، والخدمات التي تشملها الاتفاقات التي أبرمت خلال زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية في مايو 2025م على سبيل المثال، ويخضع تصدير الأسلحة لقانون مراقبة تصدير الأسلحة، كما أن التقنيات الحساسة، مثل: رقائق الذكاء الاصطناعي، وخدمات الحوسبة السحابية تخضع لقائمة "قائمة التحكم التجاري" التي تحت مراقبة وزارة التجارة الأمريكية، وحتى الاستثمار في التقنيات في الولايات المتحدة يخضع لفحص دقيق من قبل "لجنة مراقبة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية"؛ لذا فإن إتاحة المنتجات المتقدمة، والخدمات المتطورة لا يأتي إلا من خلال اتفاقات على أعلى مستوى، ومع الدول التي ترى الولايات المتحدة أن لديها أهمية إستراتيجية للدخول في اتفاقات معها، لكن الرئيس ترامب قد بين أحد دوافعه قائلاً نصاً: "التحول الذي حدث تحت قيادة الملك سلمان، وولي العهد محمد كان استثنائياً".



ويتسم نهج الرئيس ترامب الاقتصادي، المعروف بـ "ترمبونوميكس" (TRUMPONOMICS) بسمات سلبية واضحة تؤثر في الاستقرار الاقتصادي الدولي على المدى البعيد؛ فبينما يسعى ترامب إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية من خلال السياسات المركنتالية التي تركز على تقليل الواردات، وزيادة الصادرات؛ فإن هذه السياسات قد تؤدي إلى توترات تجارية، ودبلوماسية عميقة تضعف من شرعية الدور الأمريكي في النظام الاقتصادي الدولي.

وفيما يتعلق باستخدام القوة الصلبة عبر التعريفات الجمركية، والسياسات الحمائية يتضح أن الهدف المباشر هو إجبار الشركات على تصنيع المنتجات داخل الولايات المتحدة، وتقليل الاعتماد على الخارج، ومع ذلك فإن الإفراط في هذه الإستراتيجيات قد يؤدي إلى استنزاف الموارد الأمريكية، ويضعف الثقة في استقرار الأسواق العالمية، وعلى المدى الطويل؛ فمن المحتمل أن تسرع هذه السياسات في نشوء تكتلات اقتصادية بديلة قد تؤثر على قدرة الولايات المتحدة في الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية؛ مما يفتح الباب لنظام دولي أكثر تعددية، وأقل خضوعًا للهيمنة الأمريكية.



والسؤال المهم- هنا- هو: إلى أي مدى يمكن أن تؤدي السياسات المركنتالية الأمريكية، مثل: نهج ترامب إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي الأمريكي على المدى القصير مقابل المخاطر المترتبة على توتر التجارة الدولية، وتراجع الثقة بالنظام التجاري العالمي على المدى الطويل؟

ويبدو أن إدارة ترامب تسعى- من خلال هذا النهج- إلى إعادة ضبط النظام الاقتصادي العالمي بشكل يعكس المكاسب الأمريكية على جميع الأصعدة؛ وذلك في محاولة لتشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد يعوض اتفاقية بريتون وودز (التي تم توقيعها في عام 1944م)، ويضمن استمرار القيادة الأمريكية للاقتصاد العالمي.



وفيما يتعلق بتأثير مذهب ترامب الاقتصادي على العلاقات السعودية الأمريكية؛ فإنه من المفيد تناوله من زوايا متعددة؛ فمن حيث تأثير الرسوم الجمركية؛ فهو محدود؛ حيث إن السلعة السعودية الأهم، وهي النفط معفاة من الرسوم، كما تبقى صادرات أخرى محدودة القيمة، مثل: البتروكيماويات، وبعض المعادن التي رفع ترامب رسومها الجمركية إلى 10 بالمائة، وليس من المرجح أن يتم رفعها مجددًا؛ إذ إن الرسوم الجمركية التي تفرضها السعودية على الواردات من الولايات المتحدة منخفضة عند 5.9 بالمائة، أما من حيث تعزيز العلاقات الاقتصادية؛ ولاسيما في مجال الاستثمار؛ فقد تم ذلك عمليًا خلال زيارة الرئيس ترامب للمملكة التي رافقته فيها مجموعة من أبرز الشركات الأمريكية، خصوصًا في مجالات الاتصالات، والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي؛ حيث شهدت توقيع عدد من الاتفاقات.

فلسفة ترامب الاقتصادية: من المشيخة إلى الابتزاز التجاري:

تُعد نقطة "المشيخة" جديرة بالتناول في سياق سياسة الرئيس ترامب الاقتصادية؛ إذ يُعتقد أن ترامب يسعى للحصول على كل شيء في آن واحد: المشيخة، والتجارة، والاستثمار، والتفوق التقني، وهذه الإستراتيجية تُستشف من خلال أقواله، وأفعاله التي تُظهر طموحات كبيرة لفرض الهيمنة الأمريكية في مجالات متعددة؛ فمن جهة يتم السعي المستمر لعقد صفقات تجارية، ومن جهة أخرى يُبذل الجهد لإنهاء النزاعات الدولية؛ وذلك بهدف تحفيز ازدهار التجارة، وتنشيط الاستثمار، وفي هذا السياق يتم اعتبار هذه النزاعات بمثابة "ختم" لإدارته؛ حيث يُلاحظ أن وزير خارجيته، وممثلي ترامب يطوفون العالم لعقد صفقات سلام في مناطق متنوعة، مثل: الشرق الأوسط، وأوروبا، وأفريقيا، والمغرب العربي، وآسيا.

وعلاوة على ذلك لا يُقتصر طموح ترامب على السياسة فقط؛ بل يمتد إلى الجانب العسكري أيضًا؛ فغالبًا ما يُشار إلى قوة الجيش الأمريكي؛ باعتبارها الأفضل، والأقوى في التاريخ البشري، ويتم استخدام هذه القوة العسكرية كأداة لتعزيز النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية.

وعند التفكير في أزمة الولايات المتحدة الاقتصادية مع العديد من الدول، وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية يبرز اعتقاد ترامب بأن الدول تستغل بلاده، وتأخذ منها اقتصاديًا أكثر مما تعطي. بعيدًا عن التفسيرات الاقتصادية التقليدية، وفي محاولة لفهم هذه الأزمة من منظور فكري، وفلسفي يمكن ملاحظة تشابه مع مفهوم "المشيخة"، أو "الإمارة" في العلاقات القديمة؛ حيث تسود الدول بمالها



وفي هذا السياق تقوم الدول بتقديم بعض التسهيلات المالية، والمساعدات العينية للدول الأخرى مقابل الإقرار بتفوقها، وقيادتها إلا أن الرئيس ترامب- بعقليته التجارية الصرف- يرفض هذه النظرة التقليدية، ويفضل أن يتعامل مع العلاقات الدولية؛ وفقاً لمنطق الصفقة المباشرة؛ فبدلاً من رؤية المساعدات كأداة للنفوذ، والسيادة كما كان الحال مع الإمبراطوريات السابقة يراها ترامب مجرد تكلفة يجب تقليصها، وهذا الفهم يتعارض مع المنطق الذي كان يُعتمد عليه في السياسات الأمريكية التي كانت تركز على أن السيادة تُمارس عبر المال، والهبات التي تجعل الدول الأخرى تعترف ضمناً بتفوق الولايات المتحدة.



فترامب- بتوجهاته التجارية- يرى في العلاقات الدولية فرصاً للربح، والخسارة الفورية دون النظر إلى البُعد الرمزي الطويل الأمد الذي يجعل المساعدة أداة للهيمنة؛ فهو حين يقلص المساعدات يفترض أنه سيظل سيذاً من خلال القوة العسكرية، والاقتصادية فقط؛ فإنه يُفرغ العلاقات من بعدها الشرعي في نظر الآخرين؛ وبذلك يتحول المال من كونه أداة للسيادة إلى أداة للابتزاز؛ مما يعزز الرفض العالمي لسلوكه؛ فالعالم يقبل النفوذ عندما يظهر في صورة كرم، وتفوق، لا في صورة قسر، وابتزاز.

والمنتقدون لسياسات ترامب الاقتصادية، مثل: ديفيد روثكوف أحد كبار الساسة في إدارة بيل كلينتون يرون أن هذه السياسات تضعف من نفوذ الولايات المتحدة أمام العالم؛ بل تؤدي إلى إنهاء دورها كقطب واحد؛ مما يصب في صالح خصومها؛ بدلاً من مصالحها؛ فمفهوم "المشيخة" العربي يقابله نظرية غربية في العلاقات الدولية تعرف بـ "نظرية الاستقرار الهيميني" (HEGEMONIC STABILITY THEORY) التي تركز على ركنين أساسيين: **أولاً** - أن الاستقرار العالمي يحتاج إلى قوة عظمى واحدة مهيمنة ممثلة في دور "الشرطي"، أو "الأمير"

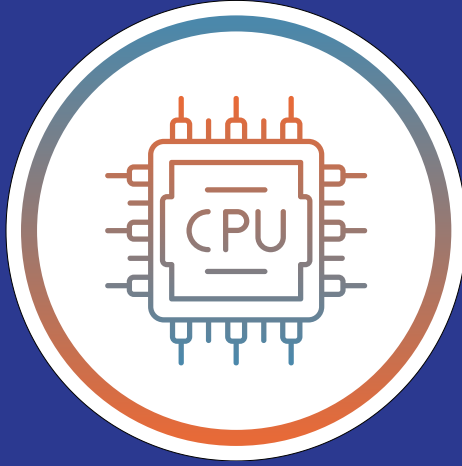


وثانيًا - قدرة هذه القوة على توفير الأمن، والمساعدات لبقية الدول، وهو ما يُمكنها من قبول قيادتها إلا أنه عندما تنسحب الولايات المتحدة من هذا الدور كما في حالة ترامب؛ فإنها تتحول من مشيخة قائمة على المنح إلى مشيخة قسرية تعتمد على المكسب التجاري، وهو ما سيؤدي إلى انهيار هذه المشيخة، وانتهاء القطبية الواحدة؛ مما يدخل العالم في فوضى جيوسياسية نتيجة غياب الرقيب المقدر، وتكمن مشكلة ترامب في عدم قدرته، أو عدم رغبته في فهم حقيقة الدعم المالي، وتقديم المساعدات كوسيلة استثمارية تعزز مكانة الولايات المتحدة بطريقة ناعمة؛ إذ إن تقليص هذه المساعدات ليست فقط لتفادي العجز المالي؛ بل أيضًا كَنَدَدَ لمفهوم الهيمنة العالمية التقليدية.

الحماية الأمريكية: فرص التحديات، والتغيرات في النظام التجاري، والمالي العالمي:

في عالمنا الذي تحكمه سلاسل الإمداد، وشبكات التجارة يصرّ الرئيس الأمريكي على المضي في نهج تجاري مغلق؛ وذلك بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة، وإغلاق الأسواق أمام المنافسين، وهذه السياسة التي يراها ترامب وسيلة لاستعادة "عظمة أمريكا الاقتصادية" يصفها خبراء صندوق النقد الدولي بأنها قد تخفض النمو العالمي؛ بما يقارب 1.5% خلال خمس سنوات إذا استمرت بالوتيرة الحالية (IMF, 2025)، وعليه؛ فإن رد الفعل الطبيعي للدول المتضررة هو تنويع الشراكات التجارية؛ فأوروبا- مثلًا- لم تنتظر طويلًا؛ فبين عامي 2022م و2024م ارتفعت نسبة تجارتها مع الصين، والهند؛ لتصلَ إلى 22% من إجمالي تجارتها الخارجية؛ وذلك في إشارة واضحة إلى أن واشنطن لم تعد الشريك الوحيد القادر على تحديد قواعد اللعبة، الأمر لا يقتصر على أوروبا؛ بل يشمل أمريكا اللاتينية، وأفريقيا؛ حيث بدأت أسواق جديدة تفتح أبوابها أمام المنتجات الآسيوية، والأوروبية في مشهد يعيد تشكيل الخريطة التجارية العالمية.

ومسارّ ثانٍ يتمثل في الرد القانوني، والاقتصادي المنظم يتمثل في منظمة التجارة العالمية التي كادت تفقد دورها في العقد الماضي؛ إذ عادت؛ لتشهد ارتفاعًا في الشكاوى بنسبة 40% خلال عام واحد، ومعظمها ضد السياسات الأمريكية، ولأن السياسة لعبة رمزية بقدر ما هي اقتصادية؛ فإن الاتحاد الأوروبي لجأ في 2018م إلى فرض رسوم على سلع أمريكية شهيرة، مثل: الجينز، والوجبات السريعة بقيمة 3.4 مليار دولار؛ وذلك ليضغط عبر "الرموز" على قلب الناخب الأمريكي قبل جيبه



ولكن الأزمة قد تتحول إلى فرصة، وهو ما يظهر في تعزيز القدرات المحلية، والابتكار الصناعي؛ فالصين مثلاً، فقد ضخت أكثر من 143 مليار دولار في صناعة الرقائق بعد القيود الأمريكية؛ لترفع إنتاجها بنسبة 17% خلال 2024م، هذه الخطوة لم تكن مجرد رد فعل؛ بل بداية لخلق منظومة صناعية أقل اعتماداً على الخارج، وأكثر قدرة على الصمود، ودول أخرى، مثل: الهند، وكوريا الجنوبية بدأت تفكر بالاتجاه نفسه؛ مما قد يُعيد توزيع الثقل الصناعي عالمياً.

والشق الرابع لا يقل أهمية؛ إذ يشعل ترامب المسار النقدي، والمالي؛ وذلك بدعمه غير المباشر لاستخدام العملات المشفرة كساحة استثمارية أمريكية، وهي التي فتحت الباب أمام صراع جديد حول من يملك مفاتيح النظام المالي العالمي، والرد كان سريعاً؛ أكثر من 80% من البنوك المركزية في العالم تعمل الآن على تطوير عملاتها الرقمية (CBDC)، والصين أيضاً تقدمت خطوة أبعد؛ حيث جربت "اليوان الرقمي" مع أكثر من 260 مليون مستخدم؛ مما يجعلها في موقع متقدم لخلق بديل عملي عن الدولار في بعض المعاملات.

وفي المجمل قد يظن ترامب أنه يعيد تشكيل الاقتصاد الأمريكي؛ بما يخدم الداخل، لكنه عملياً يدفع العالم نحو البحث عن بدائل تقلل من الاعتماد على واشنطن، وهنا تكمن المفارقة؛ فالسياسة الحمائية التي يُسوِّق لها كطريق للهيمنة قد تصبح هي الشرارة التي تعجّل بولادة نظام اقتصادي عالمي أكثر توازناً، وتعددية؛ حيث تتوزع مراكز النفوذ بين واشنطن وبكين، وبروكسل، ونيودلهي بدل أن تنفرد بها قوة واحدة.



وفي سياق متصل؛ فإن ردود الفعل تجاه التصرفات أحادية الجانب التي تقوم بها دولة واحدة مقابل ما يقرب من 200 دولة متضررة من هذه السياسات التي ترقى إلى مستوى الحروب التجارية المؤثرة على مصالح الشعوب، والدول على حد سواء؛ لاسيما تلك الدول التي راكمت الخبرات، والإنجازات على مدى سنوات طويلة، وكلفتها موارد طائلة، وصممت أنظمتها الصناعية، والإنتاجية، والتجارية على أساسها، ثم تجد أن البساط يُسحب من تحتها بداعي حماية الاقتصاد، والصناعة الأمريكية؛ فالجميع يخسر؛ بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي، والمواطن الأمريكي؛ ناهيك عن الاقتصاد العالمي الذي استثمر مئات المليارات، وربما تجاوزت تريليون دولار؛ وفقًا لتقديرات "كانو إنستيتوت" في واشنطن التي تقدر خسائر العالم؛ وذلك بسبب هذه التصرفات الأحادية من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ بما قد يتراوح بين 5% إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ أي: بين نحو 5 إلى 10 تريليونات دولار خلال السنوات الثلاث القادمة جراء الاضطرابات، والأضرار الارتدادية التي لحقت بالصناعات، وسلاسل الإمداد العالمية، ونظام التجارة العالمي برمته.

أصبح من المفيد للعالم أن يرصد الأبعاد السلبية، والخسائر الاقتصادية التي يتعرض لها جراء هذه السياسات المالية، والاقتصادية الحمائية التي أربكت الأسواق، وسلاسل الإمداد، وآثارها السلبية العميقة التي جردت المواطنين من دول ذات سيادة من قيمتهم، والتزاماتهم الراسخة تجاه أسرهم، ومجتمعاتهم، ودولهم، ومواردهم، وأصولهم التي يرونها تتآكل، وتفقد الكثير من قيمتها، والأهم من ذلك الأثر على قيمهم، وكرامتهم الإنسانية، ومن المفيد طرح أسئلة موضوعية، وتحليلات منهجية حول الدوافع الحقيقية وراء هذه الظاهرة الترمبية، ومن يحركها، ويستفيد منها في ظل بروز قوى اقتصادية، مثل: الصين، وديموغرافية، مثل: الهند، وتحالفات جديدة، مثل: "بريكس"، وأنماط تفكير تنحى نحو الاستقلالية الاقتصادية من قبل قوى فاعلة في الاتحاد الأوروبي المتردد، وأمريكا الجنوبية المتململة، والنمور الآسيوية الجريئة.



الأبعاد السياسية لتوجهات ترامب الاقتصادية*

يمكن القول إن ترامب جعل من الاقتصاد أداة سياسية، وجيوسياسية؛ بحيث تحولت سياساته الاقتصادية إلى أدوات للضغط الداخلي، والخارجي، لإعادة صياغة السلطة الأمريكية عالمياً؛ فلقد كان من أهداف ترامب وراء هذه التوجهات الاقتصادية ذات الطبيعة الراديكالية عدة أهداف سياسية، منها: داخلياً:

1. توظيف الاقتصاد كأداة انتخابية خاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة، وللنخبة الاقتصادية إلا أنه قد يؤدي للعكس شعبياً إذا أدت الإجراءات إلى التضخم.
 2. الترابمية، مثل: الحماية الجمركية، والحديث عن "إعادة الوظائف"، و"أمريكا أولاً" هي أدوات سياسية لإرضاء الطبقة المتوسطة، والعمال الصناعيين الذين شعروا أن العولمة أضرت بهم.
 3. إضعاف مؤسسات الدولة العميقة: تخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وتفكيك أجزاء من الجهاز البيروقراطي الفيدرالي له بعد سياسي يتمثل في تقليص دور الدولة الاجتماعي؛ بما يخدم رؤية الجمهوريين المحافظين التقليدية نحو دور الدولة.
- خارجياً:

1. تسييس العلاقات التجارية: الحرب التجارية مع الصين لم تكن اقتصادية بحتة؛ بل امتدت إلى أداة ضغط في صراع نفوذ سياسي، وجيوسياسي، وتكنولوجي عالمي، خاصة في مجالات، مثل: شبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وكذلك مواجهة تمدد الصين في بحر الصين الجنوبي، والنفوذ في جنوب شرق آسيا.
2. إعادة تعريف التحالفات السياسية بالضغط التجاري: السياسات الحمائية، وتحويل التجارة إلى أداة ضغط أدت لتوتر العلاقة مع أوروبا، وكندا، والمكسيك؛ مما جعل التحالفات التقليدية التي صاغت النظام الليبرالي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية محل مراجعة، أو تطوير، مثل: الضغط على أوروبا لرفع الإنفاق العسكري، والصرف على الناتو لتخفيف الأعباء على واشنطن، وإجبارهم على تفضيل الغاز الأمريكي على الغاز الروسي؛ وذلك لتخفيف فرص الاعتماد المتبادل الأوروبي، والتوافق بين شرق القارة، وغربها.

* أ. سليمان العقيلي



- لكن هذا المسار، وإن منح مكاسب سياسية آتية (شعبوية داخليًا، وضغوط على الخصوم، والمنافسين خارجيًا)؛ فإنه يحمل مخاطر إستراتيجية كبرى، أهمها:
- تفكك التحالفات الغربية التقليدية التي شكلت قوة أمريكا، وربما تتوجه أوروبا مستقبلًا للاستقلال الأمني، والسياسي، وتخفيف الاعتماد على واشنطن.
 - دفع الخصوم، والحلفاء معًا نحو استئفاف، وبناء التعاون السياسي، وخلق بدائل للنظام الاقتصادي الدولي الراهن بقيادة واشنطن.
 - تحول الولايات المتحدة إلى "قوة مصلحة انعزالية"؛ مما يقوض صورة أمريكا كـ "زعيم ليبرالي عالمي".
- بريكست، وفرص نجاحها في ظل سياسات ترامب الاقتصادية:**



منذ تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة اتبعت إدارته سياسات اقتصادية تركز على الحمائية التي تشمل فرض التعريفات الجمركية على العديد من الدول، خصوصًا الصين، وهذه السياسات تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليص العجز التجاري الأمريكي، ولكنها تسببت في توترات تجارية عالمية، خاصة مع الصين، والدول الأوروبية؛ فتحت شعار "أمريكا أولاً" سعى ترامب إلى إعادة ترتيب النظام التجاري العالمي؛ بما يتناسب مع مصالح بلاده متجاهلاً في بعض الأحيان القواعد العالمية للتجارة الحرة، وفي هذا السياق يمكن دراسة تأثير سياسات ترامب على الديناميكيات الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل الظروف الحالية لبريكست، والنمو الاقتصادي للدول الاستبدادية، مثل: الصين، وروسيا.



وبالنظر إلى النموذج البريطاني نجد أنه منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يبدو أن مسار "بريكست" لم يحقق النتائج المتوقعة؛ فالناتج المحلي البريطاني لا يزال ينمو بمعدل ضعيف يصل إلى 0.5% سنوياً منذ 2021م، بينما تراجعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنحو 15%، وفي المقابل تفضل الشركات الكبرى الانتقال إلى دول أخرى، مثل: هولندا، وألمانيا بحثاً عن استقرار أكبر، وهذه الأرقام تشير إلى عزلة اقتصادية غير محسوبة لبريطانيا على الرغم من التفاؤل الذي يعبر عنه مؤيدو بريكست الذين يرون أن النجاح قد يتطلب سنوات طويلة من الاتفاقيات الجديدة مع دول، مثل: الصين، وأمريكا اللاتينية، أما الصين؛ فهي تواصل تسجيل نمو مرتفع بنسبة 5% في 2024م إلا أن هذا النمو هشّ، ويواجه تحديات من الديون الداخلية الضخمة التي تتجاوز 280% من الناتج المحلي، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على التصدير، وهذا يجعل الاقتصاد الصيني عرضة للمخاطر إذا شهدت السياسات الغربية مزيداً من الحمائية، ومن ناحية أخرى تعيش روسيا وضعاً أصعب؛ حيث تسببت العقوبات الغربية في تقليص نموها الاقتصادي الذي تراجع إلى أقل من 7% مقارنة بالتوقعات السابقة، وعلى الرغم من الاعتماد على صادرات الطاقة إلى الصين، والهند؛ فإن النظام الاقتصادي الروسي "الريعي الاستبدادي" يحد من قدرتها على التنوع، أو تحقيق الاستدامة.

وفي المجمل يمكن القول إن بريكست يواجه فشلاً قصير المدى، بينما تعتمد روسيا على عائدات الطاقة في اقتصادها، أما الصين؛ فعلى الرغم مما تواجهه من صعوبات؛ فإنها لا تزال تملك فرصة نسبية للنجاح إذا تمكنت من إعادة توجيه اقتصادها نحو الابتكار، والاستهلاك المحلي، ولكن ما يجمع هذه النماذج الثلاثة هو أن المستقبل يبقى غامضاً، خاصة في عالم سريع التغير؛ حيث لا تكفي الشعارات السياسية لصناعة نجاح اقتصادي دائم.

التنافس التقني بين أمريكا والصين: دوافع ترامب للحد من التفوق الصيني:

يدرك المتابع للاقتصاد الأمريكي أن أمجاده حققها تفوقه التقني بفارق عن الدول الأخرى، وأن ما جلبه ذلك للاقتصاد الأمريكي أعلى بكثير، وأهم من التجارة الخارجية؛ بل يمكن الجدل أن أحد أسباب رواج السلع، والخدمات الأمريكية عالمياً هو تميزها التقني، ودون شك يدرك الرئيس ترامب أهمية ذلك، ولعل هذا الأمر بالذات هو ما يقلقه من صعود الصين كمنافس تقني شرس؛ إذ تبين الإحصاءات ذلك التفوق في عدد البحوث المنشورة في مجال حيوي حاسم، مثل: الذكاء الاصطناعي، وقد اتهم الرئيس ترامب مراراً الصين بسرقة الأسرار التقنية، وبراءات الاختراع، وبعدم احترامها لحقوق الملكية الفكرية.



وكان أحد الشواهد على قلق ترامب (حتى في فترة رئاسته الأولى) هو منع تصدير الرقائق عالية الأداء، ومحاربة شركة "هواوي" عملاق الاتصالات الصيني، وفرض رسوم جمركية عالية على واردات الصين التقنية، ووضع قيود على ما يمكن أن تستثمر الصين فيه من القطاعات؛ وذلك عبر لجنة الاستثمار الأجنبي (CFIUS) التي أشارت إليها الورقة الرئيسية، كما فرض قيودًا مشددة على استثمارات الشركات الأمريكية في الشركات الصينية التقنية للحد من تقدمها، وإعاقة قدوم الباحثين، والطلاب الصينيين إلى الولايات المتحدة.



هذا الطوق الذي يسعى ترامب لضربه حول الصين للحد من نموها التقني دوافعه ليست تجارية بحتة؛ بل أوسع، وأقوى، وصلتها عمق بإعاقة تسارع التحسن في القدرة التنافسية للصين؛ إذ يسعى ترامب حثيثًا للحفاظ على الفارق في تفوق الولايات المتحدة؛ من حيث الإنتاجية، وهي الفجوة التي وإن كانت تبين تفوقًا كبيرًا للولايات المتحدة الأمريكية (تصل إنتاجية العامل الأمريكي إلى 8 أضعاف نظيره الصيني) إلا أن هوة إنتاجية عوامل الإنتاج مجتمعة (TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY) تقارب حاليًا 50 بالمائة (إنتاجية الاقتصاد الصيني مقارنة بالاقتصاد الأمريكي) إلا أنها تضيق مع مرور الوقت

ويبدو أن ترامب لن ينام على هذا "الضيم" من وجهة نظره- وسيسعى بكل الوسائل، والطرق لإعاقة تسنم الصين لذروة الاقتصاد العالمي حتى إن اضطره الأمر لتحقيق ذلك باستخدام القوة المفرطة.

ترامب، والعملات المشفرة: بين التحوط المالي والمخاطرة الاقتصادية:

في خطوة مثيرة للجدل أصدر الرئيس ترامب قرارًا تنفيذيًا بإنشاء احتياطي من البتكوين؛ وذلك بهدف استقطاب السيولة إلى الولايات المتحدة، وتوسيع نطاق اعتماد العملات المشفرة؛ فمع مرور الوقت، وبعد إقناع السلطات النقدية، والمالية في مختلف الدول، وقد تصبح الأصول المشفرة، مثل: البتكوين واحدة من فئات الأصول المعترف بها دوليًا، وتُضاف إلى الاحتياطات الرسمية للدول؛ إذ إن تأسيس احتياطي من البتكوين يعني فعليًا إيجاد صانع سوق للعملة الافتراضية، وتكوين احتياطات معتبرة منها



لكن نظرية ترامب الاقتصادية التي تركز على تحقيق فائض في الميزان التجاري قد تتعرض للتحدي؛ وذلك بسبب الطابع غير المستقر للعملات المشفرة؛ فالقيمة المتقلبة للبتكوين التي شهدت تراجعاً بنسبة 65% في عام 2022م تُثير تساؤلات حول قدرتها على تأدية الدور التقليدي للاحتياطي النقدي الذي عادة ما يُستخدم كأداة للتحوط ضد انهيار العملة الوطنية (الدولار).

إن تبني الولايات المتحدة لاحتياطات من البتكوين قد يشكل ضربة للنظام المالي العالمي في ظل السعي للتحوط من الهزات الاقتصادية عبر أصول افتراضية لا تملك غطاءً اقتصادياً، أو سيادياً على الرغم من أن هذا التوجه يبدو ثورياً إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة تقلبات أسواق العملات المشفرة؛ بدلاً من الحد منها، وهذا يزيد من الضغوط على الدولار كعملة احتياطية عالمية؛ علاوة على ذلك يُعتبر البتكوين أصلاً وُلد لمناهضة المؤسسات المالية التقليدية، وإذا تم إدماجه في الاحتياطات قد يُعيد تشكيل قواعد النظام المالي العالمي، لكنه قد يُدخل الاقتصاد في منطقة مجهولة؛ حيث تصبح الأسواق عرضة لانهيار غير مسبوق في حال حدوث صدمات كبيرة.

ومن جهة أخرى قد تملك الولايات المتحدة فرصة لتعزيز هيمنتها النقدية العالمية في حال إصدار "دولار رقمي" سيادي، ومع اعتماد الدولار الرقمي يمكن لواشنطن تعزيز سيطرتها على المدفوعات الدولية، وتتبع التدفقات المالية، وفرض العقوبات بشكل مباشر؛ مما يزيد من قبضة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي، والواقع أن الدولار الرقمي يمنح الولايات المتحدة فرصة لتعزيز هيمنتها النقدية العالمية، ويُضاف إلى ذلك: (1) أن علينا في المملكة السعي حثيثاً، وسريعاً لتوظيف العملات المستقرة في التعاملات الخدمية؛ بما يعزز التنافسية، وييسر على المستهلكين، ويقلل من تكلفة التعامل (TRANSACTION COST)، ويمكن تحقيق ذلك بالتدريج؛ بدءاً في أنشطة محددة، مثل: الحج، والعمرة، والسياحة إجمالاً، وحتى التحويلات المالية الدولية؛ بما في ذلك تحويلات الوافدين، وسداد الطلبات للتجارة الإلكترونية عبر الحدود؛ بما في ذلك المشتريات الشخصية من منصات، مثل: أمازون، وشيان، وأشباههما؛ وذلك من خلال إصدار عملة مستقرة مرتبطة بالريال السعودي، وتُدار من قبل البنك المركزي؛ فذلك سيخفف من تكاليف البائع، والمشتري على حد سواء، وسيحد من تكاليف وسطاء تحويل الأموال؛ فضلاً عن أن في ذلك اتساقاً مع ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، ولنأخذ في الاعتبار أن سوق العملات المستقرة المرتبطة بالدولار في انتعاش؛ فيكون بذلك للريال السعودي حصة من المكاسب. (2) من جانب الرئيس ترامب؛ فإن القانون العبقري (GENIUS ACT) الذي وقعه قبل شهر (18 يوليو 2025م) يُعد أهم قرار إيجابي يتخذه الرئيس منذ توليه بداية هذا العام،



والقانون أداة تنظيمية للعملات المستقرة، وهي عملات مرتبطة بأصول مستقرة، مثل: العملات الصادرة عن البنوك المركزية، وهي بذلك تحد من مخاطر إصدار عملات مشفرة "مُنفلتة" التنظيم، ولا جدل بأن إصدار القانون هو "ضربة معلم"، وأن الإطار الذي ستصممه، واللوائح التي ستسببها الجهات التنظيمية الأمريكية ستكون مرجعًا تستل منه بقية الجهات المنظمة للتعاملات المالية في العالم. (3) ليس محل شك أن القانون جعل الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الركب بلا منازع في سوق عملاتٍ مستقرةٍ يقدر قوامها بنحو 270 مليار دولار، وتمثل نحو 7 بالمائة من سوق العملات المشفرة (3.9 تريليون دولار)، (4) في حين أن القانون يسعى لتعزيز مكانة الدولار الأمريكي عالميًا؛ باسقاطه أن تكون العملات المستقرة مرتبطة بالدولار الأمريكي، أو سندات الخزانة الأمريكية، فالمتوقع أن تسارع الكيانات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما تلك التي تستخدم عملاتها كاحتياطات، مثل: الاتحاد الأوروبي، واليابان إلى إصدار تشريعات لتنظيم العملات المستقرة المرتبطة بعملاتها الصادرة عن بنوكها المركزية. (5) لن يكون بوسع أي من البنوك المركزية في العالم تجاهل قانون "العسكري" طويلًا؛ إذ إن التعامل بالعملات المستقرة له مزايا جوهرية؛ فهي توفر خدمات ذات أثر في خفض تكلفة التبادل التجاري، وتحديدًا السداد؛ فمثلًا في حين أن تكلفة الصفقة؛ باستخدام بطاقات الائتمان متوسطها 2 بالمائة يتحملها البائع؛ فإن التكلفة في حال السداد بالعملات المستقرة ستكون سنتات قليلة؛ مما يعني أن العملات المستقرة في حال تنظيمها ستكون منافسًا لا يُبارى لخيارات الدفع السائدة حاليًا، مثل: بطاقات الائتمان، ووسطاء تحويل الأموال، مثل: "وست يونيون" على سبيل المثال لا الحصر، وعليه؛ فإن صدور قانون "العسكري" سيشكل مصدر ضغط هائل على الاتحاد الأوروبي؛ وذلك للمسارعة لتوفير أدوات دفع تساند العملات المستقرة؛ حتى لا تصدر الأدوات الأمريكية المشهد كما حدث مع بطاقات الائتمان الأمريكية "فيزا"، و"ماستر كارد"، و"أمريكان إكسبريس" التي تسيطر على نحو 90 بالمائة من سوق بطاقات الائتمان العالمية، وهكذا؛ فإن صدور القانون يوفر فرصة للدول- وفي مقدمتها المملكة- لمجاراة الابتكارات في مجال الدفع، والسداد التي تعتمد على الرقمنة؛ فالعالم يعيش في خضم تحول رقمي في كل نواحي حياته.



سياسات ترامب الجمركية: بين الحماية الاقتصادية والمقاومة الجيوسياسية*

مذهب ترامب المثير للجدل أثبت أن الأرقام، والقرارات، والسياسات الجمركية، والاقتصادية التي ارتبطت مباشرة باسمه قد تكون سبباً في تغير جذري للنظام الاقتصادي العالمي، وكما ذكر كاتب الورقة الرئيسة أن المحور الأول الخاص برفع التعريفة الضريبية على الواردات استحوذ على جلّ الاهتمام العالمي من برنامج الرئيس ترامب الاقتصادي، وفي الحقيقة هي أرقام، وقرارات لا يمكن تجاهلها على المستوى الداخلي الأمريكي؛ وذلك للأسباب الآتية؛ فعلى المدى القصير، وحسب التقديرات سيدخل لخزينة الولايات المتحدة نتيجة التعريفات الجمركية المقترحة من ترامب تريليونات من الدولارات، وهذه الأرقام قد تغري، وتسيل لعباب أي صانع قرار؛ كونها أرقاماً ضخمة. فنظرياً.. قد تبدو هذه السياسة الجمركية، وكأنها وسيلة لجلب موارد دون رفع الضرائب المباشرة، وأنها ستجلب عائدات كبيرة للخزينة الأمريكية المتوقعة من آثار الحزم التمويلية، والتضخم، وبلوغ الحكومة لسقف الدين الحكومي أكثر من مرة، لكن عملياً.. بسبب أن واقع الرسوم الجمركية أكثر تعقيداً؛ لأنها ستفرض تكاليف كبيرة على الاقتصاد كانعكاسات لسياسات ترامب الحمائية؛ من حيث انخفاض أرقام الوظائف الجديدة في مايو، ويونيو 2025م بشكل حادّ إلى مستويات لم تُسجل منذ جائحة كوفيد-19، وتعطيل سلاسل التوريد، وارتفاع العجز الأمريكي 20% خلال شهر يوليو رغم تدفق 21 مليار دولار من الرسوم الجمركية كشف عن أن هذه الإيرادات الجديدة تُستخدم لتغطية التزامات متزايدة (الدين، والضمان الاجتماعي)؛ مما يظهر أن تلك الرسوم الجمركية ليست أداة لتحقيق الميزانية المتوازنة؛ بل يمكن اعتبارها كإبرة علاجية مؤقتة لعجز مستمر.



هذا عدا أن التكلفة الفعلية ستنتقل إلى المستهلك الأمريكي الذي يدفع أسعاراً أعلى للسلع المستوردة، وإلى الشركات التي تعتمد في صناعاتها على مدخلات من الخارج؛ فزيادات التعريفات الجمركية لا تؤثر على السلع النهائية فحسب؛ بل تؤثر أيضاً على المواد الخام، والمكونات؛ لذلك تشهد المنتجات المحلية ارتفاعات في الأسعار عندما يعتمد إنتاجها على قطع الغيار، أو المواد الخام المستوردة التي تخضع - حالياً - لضرائب باهظة، ومن هذا المنظور ستصبح التعريفات الجمركية تكاليف غير مرئية مدمجة في أسعار مشتريات المستهلكين، وتعمل كضريبة مبيعات خفية يدفعها المستهلك الأمريكي في النهاية

* أ. فائزة العجروش



لذلك هناك من اتهم "ترامب" بالمقامرة بالاقتصاد الوطني، لكن الرئيس الأمريكي نفى ذلك في منشور عبر منصة "تروث سوشيال"، ومن خلال حسابه في منصة X، وأكد أن الرسوم الجمركية أضافت تريليونات الدولارات للخرانة الأمريكية؛ إذ (بلغ دخل الخزانة الأمريكية من عوائد التعريفات الجمركية خلال شهر يوليو 29.6 مليار دولار، وهو رقم يعتبر الأعلى تاريخيًا)، وأسهمت في تعزيز سوق الأسهم في البلاد، ولم تُؤدَّ إلى ارتفاع التضخم، أو أية مشاكل أخرى للاقتصاد الأمريكي، كما شدد الرئيس على أن العبء الأكبر لتحمل هذه الرسوم يقع على عاتق الشركات، والحكومات الأجنبية، وليس على المستهلكين الأمريكيين، ومن جهة أخرى لا نستطيع- أيضًا- تجاهل تلك القرارات لتداعياتها على المستوى العالمي؛ حيث إنها سببت صدمة وارتباكًا عالميًا عجز الجميع عن استيعابه؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولاً - هوس ترامب بفرض العقوبات الجمركية على مختلف دول العالم، وبالأخص على دول، مثل: كندا، والمكسيك، والصين؛ لأن ما يقرب من نصف جميع واردات الولايات المتحدة (أكثر من 1.3 تريليون دولار) تأتي من هذه الدول الثلاث التي تمثل ما نسبته 43% من حجم الفاتورة الاستيرادية لأمريكا؛ وفقًا لتقرير مجلس العلاقات الخارجية.

ثانيًا - استهداف الصين لأعلى نسبة من الرسوم الجمركية على مئات الأصناف الصناعية، والإلكترونية، هذا على الرغم من أن الميزان التجاري يميل لصالح الصين في أكبر تصعيد اقتصادي بين القوتين منذ بداية الحرب التجارية عام 2018م، وجاءت تلك الرسوم كدليل على ردود فعل انتقامية، وهيمنة المنطق الأمني على المنطق الاقتصادي، واستخدامها كأداة للتفاوض السياسي.

ثالثًا - توسعة نطاق الرسوم الجمركية لتبلغ 50% لمئات المنتجات المشتقة الجديدة من (الحديد، والصلب، والألمنيوم)؛ مما أدى لتوترات تجارية بينها وبين كندا، والدول المصدرة لها، الأمر الذي دفع- أيضًا- منتجي الحديد السعوديين للمطالبة برفع الرسوم الجمركية على واردات الألمنيوم، والحديد؛ لأن الشركات العالمية ستبحث عن أسواق بديلة.

رابعًا - فرض 50% على الواردات البرازيلية مع استثناء لبعض السلع (الطائرات، ومنتجات الطاقة، وعصير البرتقال) كشف عن مزيج من الحسابات الاقتصادية، والسياسية التي تقف خلف سياسة ترامب؛ ليستخدمها كورقة ضغط في سياق عقوبات سياسية.



خامسًا - فرض رسومًا تتجاوز الـ 40% للدول التي أصبحت مراكز تصنيع عالمية لانخفاض الأجور فيها، هذا في حين تم فرضها بنسبة أقل بكثير على شركاء أقوياء، مثل: اليابان، وأوروبا، وهنا؛ فنحن في صدد معادلة غير متكافئة تجبر الدول الأضعف- ومعظمها تقع في آسيا- على القبول بشروط تضر باقتصادها، وتعيق قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، وهذا النهج لا يهدد النمو الاقتصادي لهذه الدول فحسب؛ بل تفقد بموجبه المزايا التي كانت تكفل لها النفاذ السهل للسوق الأمريكية، ويزعزع استقرارها الاجتماعي، والسياسي، ويرسخ فكرة (أن التجارة أداة للهيمنة، وتعزيز مصالح القوى الكبرى على حساب النمو في الدول الفقيرة)، وهذا ما يجعل الكثيرين يتساءلون: كيف يمكن للدول أن تتجنب دفع ثمن صراعات اقتصادية عالمية هي ليست طرقًا مباشرًا فيها؟

سادسًا - الرسوم الجمركية المتفاوتة التي فرضت على بعض الدول العربية التي تقدر بـ 10% للسعودية، ومصر، والمغرب، 41% على سوريا، 39% على العراق، 31% على ليبيا، مثيرة للتعجب! لكن بينت أن تفاوت الرسوم كان رسائل موجهة بأن خريطة الرسوم ليست عشوائية؛ بل محسوبة بدقة، ولا توجد دولة معزولة عن التأثير بما يحدث مهما كان حجم تجارتها مع أمريكا.

سابعًا - الذي حدث خلال لحظات من بعد إعلان الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية على واردات سبائك الذهب؛ حيث شهدت أسواق الذهب العالمية حالة من الاضطراب الحاد أدت إلى قفزة قياسية في الأسعار، واضطراب في بورصات نيويورك، ولندن، وكان من تداعيات هذا القرار على الأسواق:





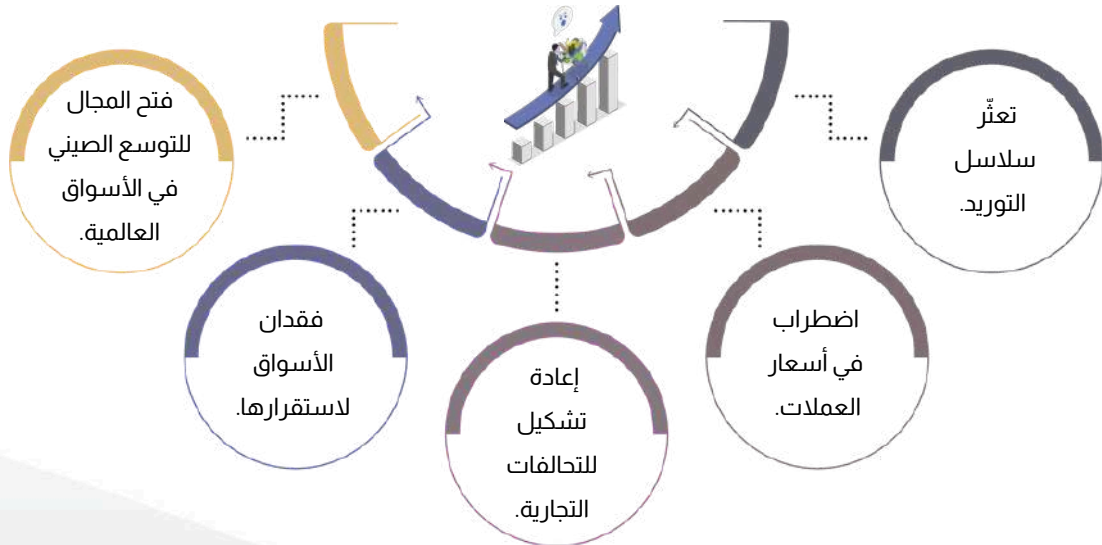
وعلى الرغم من أن هذه القرارات التي تراجع عنها الرئيس ترامب بعد ثلاثة أيام فقط، و(هذا التراجع أفقده المصداقية، وأضر الأسواق العالمية، واستقرارها)، وكان أحد العوامل المؤثرة في سعر الذهب إيجابيًا إلا أنه كان سببًا في ضعف الدولار، والصراعات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى ستشهد أسواق الذهب ارتفاعات جديدة- أيضًا- في حال بدأ الفيدرالي الأمريكي خطة التيسير النقدي، وخفض الفائدة في سبتمبر المقبل، وهو ما يوضح لنا أنه حتى الذهب- الملاذ الآمن- يمكن أن يصبح ساحة تقلبات حادة، وأن الأسواق المالية مترابطة لدرجة تجعلها عرضة لاضطراب عالمي بمجرد رسالة، أو قرار مفاجئ خاصة إذا كان من دولة عظمى.

ثامنًا - التقاطُ ترامب- مبكرًا- لخطورة صناعة رقائق السيليكون الصغيرة هذه الدوائر الصغيرة التي لا يتجاوز حجمها بضع مليمترات، وباتت تتحكم في مسار الاقتصاد، والسياسة؛ حتى غدت سلاخًا لا يقل تأثيرًا عن النفط، والغاز، وقد كان هدفه من ذلك أن يوقف اندفاع الصين نحو قيادة صناعة القرن الحادي والعشرين؛ وذلك من خلال فرض رسوم جمركية وصلت إلى 100% على أشباه الموصلات مستثنى الشركات التي تصنع منتجاتها داخل أمريكا، وهذا ما أجبر شركات أمريكية كبرى، مثل: AMD، وإنفيديا على دفع 15% ضريبة تصدير مقابل الحصول على تراخيص إنتاج؛ لتصبح سابقة غير معهودة في السوق الأمريكية.

وهذا ما يؤكد مستقبلاً أن هذه الرقائق هي أساس الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والسيارات الذكية، وسيكون التحكم في سلاسل التوريد هو تحكم مباشر في مصير اقتصادات العالم؛ فالرقائق أصبحت قلب الصناعات العسكرية، وروح الذكاء الاصطناعي، ومن يحتكرها يفرض كلمته على الجميع، وحرمان أية دولة من الوصول إليها يعني حرمانها من اللحاق بركب تقنية المستقبل المتسارعة، والحرب المقبلة ستكون حربًا إلكترونية، ولأن التأثير لا يشمل أمريكا، أو الصين فقط؛ بل يشمل الجميع (مُصنّعين، ومستهلكين، وأسواقًا ناشئة)؛ فقد صاروا جزءًا من هذه المعادلة المعقدة، ويمكن اعتبار هذا النهج الترامبي بداية لنظام اقتصادي عالمي جدي؛ فمعظم الاقتصاديين يتفقون على أن سياسات التجارة الحمائية؛ بما في ذلك التعريفات الجمركية تُقدم فوائد قصيرة الأجل لبعض القطاعات المحلية إلا أنهم يُقرّون- أيضًا- بأن هذه الإجراءات تُؤدي إلى نتائج سلبية تُقلل من النمو الاقتصادي، والازدهار، وتؤدي إلى زيادة التكاليف من خلال تشوّهات التجارة على المستوى الكلي.

لذلك ستظهر النتيجة قصيرة المدى على شكل تضخم أعلى، وتقليص لهوامش الربح، خاصة في القطاعات الصناعية، والتجزئة، أما على المدى الأطول، فستزداد احتمالات ردود الفعل من الشركاء التجاريين، وقد تتشكل تحالفات جديدة، أو اتفاقات بديلة للالتفاف على الرسوم؛ مما يُعيد رسم خريطة التجارة العالمية، ومثل هذه التحولات قد تُقلّل من نفوذ الولايات المتحدة، وتؤدي إلى تآكل الإيرادات المتوقعة؛ لذلك سيكون السؤال الأساسي هنا: هل المكاسب المالية المؤقتة تستحق كل المخاطر الاقتصادية، والجيوسياسية المتوقعة التي قد تمتد لسنوات؛ سواءً على الصعيد المحلي، أو العالمي؟ والتأثير المحلي ظهر فيما يأتي:

- ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.
 - قُدرت خسائر الأسهم الأمريكية بـ تريليوني دولار.
 - شهدت أسهم شركات التقنية تراجعًا حادًا؛ حيث خسرت شركة أبل وحدها 250 مليار دولار، كما سجلت شركات أخرى (أمازون، ومايكروسوفت، وجوجل، وميتا) خسائر متفاوتة.
 - ضغط على الأسواق المحلية، والوظائف.
 - شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خسائر كبيرة، وعلى رأسها: البنوك، وتجارة التجزئة، وشركات الملابس، وشركات الطيران.
 - احتمالية فقدان بعض المنتجات من السوق.
 - ستكون شركات كبرى في مهبّ الربح؛ إذ هناك أكثر من 500 شركة أمريكية (APPLE, INTEL, TESLA) تعتمد على سلاسل التوريد القادمة من الصين، ومع هذا التصعيد تتعرض لخطر ارتفاع التكاليف، وتأخير الإنتاج، هذا إلى جانب فقدان القدرة على المنافسة عالميًا.
- أما التأثير العالمي؛ فسيوضح من خلال ما يأتي:





وعلى الصعيد الآخر هناك من يرى أن ترامب يظهر وجهًا جديدًا للتعريفات الجمركية، وأن ما يفعله ترامب هو إستراتيجية ذكية تهدف لخفض عوائد السندات الأمريكية بأية وسيلة ممكنة، وهي ليست حربًا تجارية؛ بل حربًا على العوائد، وهدفها ليس حماية الصناعة الأمريكية، وإنما لإبطاء النمو، وتباطؤ النمو سيؤدي لانخفاض الطلب الذي يؤدي بدوره - لتراجع التضخم، ثم انخفاض العوائد طويلة الأجل لتخفيف كلفة الديون، وما يحدث هو هندسة اقتصادية تركز على: (اصنع تباطؤًا اقتصاديًا مقصودًا ستخفض عوائد السندات، ثم أعد التمويل بسعر أرخص سيتحرك الاقتصاد مجددًا بالتحفيز).

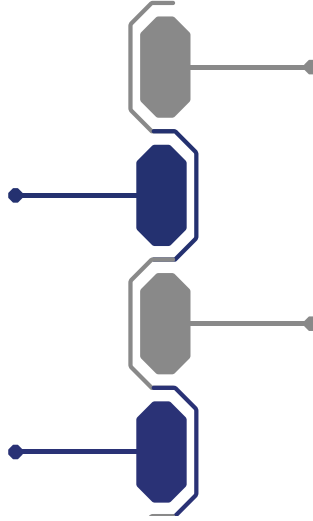
وهذا تحليل ذكي، وقد يكون هذا السيناريو ممكنًا؛ من حيث المنطق الاقتصادي، لكنه يبقى في نطاق التكهنات؛ لأنه غير مثبت؛ من حيث الوقائع، أو التصريحات الرسمية؛ فإحداث ركود (مقصود) لخفض تكلفة الدين قبل الجدولة القادمة؛ فستكون له مخاطر، وتكاليف اقتصادية، وسياسية كبيرة يمكن أن تفوق بكثير أية وفورات في الفوائد؛ وذلك عدا تفاقم التوترات التجارية، والسياسية مع الصين، وأوروبا التي قد تعيق أية جهود لاحقة لتحفيز الاقتصاد، لكن الأسواق ستقول كلمتها إذا انخفضت عوائد السندات مع تباطؤ النمو دون ركود عميق.

أما فيما يخص التساؤلات الإستراتيجية المفتوحة للمستقبل التي طرحها د. الغفيس في التعقيب الثاني؛ فنجد أن القرارات التي اتُخذت بعناوين براقية من قبل ترامب كـ "حماية الاقتصاد"، و"إعادة التصنيع"، لكنها - واقعياً - أثبت أنها أربكت الأسواق، وأرهقت سلاسل الإمداد، وأفقدت المستثمرين ثقتهم، ورفعت التكاليف على المواطن الأمريكي نفسه، أما في عالم المال، ولأن الثقة هي رأس المال الحقيقي؛ فعندما تكون السوق في حالة قلق دائم بسبب الضبابية تتبخر الاستثمارات، وتبدأ الخسائر بالتراكم؛ لذلك من المهم أن تتمتع السياسة الاقتصادية الأمريكية بدرجة عالية من اليقين، والمصداقية، كما يجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تحافظ على نهج اقتصادي يقلل من السياسات التي تحقق نفعًا للولايات المتحدة على حساب أصدقائها؛ فالنهج الاقتصادي المتبع حاليًا قد يؤثر على النفوذ الاقتصادي الأمريكي عالميًا بطرق متعددة، أهمها ما يأتي:



التأثير على قيمة الدولار الأمريكي: مما قد يؤثر على استخدامه كعملة احتياطية عالمية؛ فتصريح ترامب "أنا مع الدولار القوي، لكن العملة الضعيفة تُحقق أرباحًا أكثر" جاء كاعتراف صريح بأن واشنطن مستعدة لتحويل عملتها إلى أداة ضغط، وتوسع حتى على حساب التوازن النقدي العالمي، وفي الوقت نفسه كتبرير شبه رسمي للتراجع الحاد في قيمة العملة في النصف الأول من عام 2025م؛ حيث سجل الدولار انخفاضًا بلغ 11%، وهو التراجع الأسوأ منذ نصف قرن.

تعزيز القوى الاقتصادية الأخرى: مثل الصين التي يمكن أن تستفيد من التراجع في النفوذ الاقتصادي الأمريكي.



زيادة التوترات التجارية: بين الولايات المتحدة ودول أخرى؛ وذلك بسبب سياسات ترامب التجارية؛ مما قد يؤثر على العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول.

تراجع الثقة: في الاقتصاد الأمريكي، خاصة إذا كانت سياساته تؤدي إلى تدهور في التجارة العالمية، أو إلى زيادة في العجز التجاري.

الخلاصة: الاستقرار العالمي لا يُبنى على مزاج قائد؛ بل على مسؤولية وطنية، وعالمية حقيقية؛ ولأن الاقتصاد العالمي متشابك إلى درجة معقدة، ولا يمكن كسره، أو جبره بسهولة يصعب التنبؤ بنتائج سياسة ترامب المركنتالية بدقة؛ ففي حين قدم الرئيس الأمريكي سياساته على أنها طريق لإعادة الإنتاج المحلي، وتحفيز الصناعة الأمريكية، لكن الواقع حتى الآن أظهر أن هذه السياسات عمقت من حالة الغموض، وأضعفت الثقة بالسوق، كما أحدثت هذه الضرائب انقلابًا جذريًا على التوازنات التجارية التي كانت تستفيد منها الدول النامية لعقود، وأدت لإضعاف اقتصاداتها، وزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب.

هذا إلى جانب أن شخصية الرئيس ترامب ظهرت في صور مختلفة مثيرة للتعجب؛ فكثير من تصريحاته كانت متناقضة، أو تفتقر للدقة؛ مما أضعف مصداقيته، وأربك شركاءه، وإصداره لقرارات جمركية غير مدروسة مع تراجع سريع، وتعامل بفوقية مع الحلفاء، وبمزاجية مع الخصوم، وانسحابه من اتفاقيات دولية كبرى دون تبرير واضح، ولجوؤه لاستخدام التقلبات كسلاح لجذب الانتباه العالمي، وخلق "نوع من الخوف"؛ وذلك لزيادة نفوذه في التفاوض، وكشف الاقتصادات الأضعف تحت الضغط، وجمع بيانات ضغط لحظية لتوجيه إدارته للخطوات القادمة، وكل ذلك ساهم في تقويض صورة أمريكا؛ بوصفها دولة مؤسسات، وأظهرها كدولة تُدار حسب فكر، ومزاج رئيسها.



السؤال: هل يمكن استعادة الثقة، والسياسة الرشيدة التي تحترم الشعوب، وتحافظ على السلام، أم أن الولايات المتحدة؛ بصفتها دولة مهيمنة ستظل تسعى إلى الحصول على مزايا غير مُتناظرة في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بفضل تقلبات ترامب المزاجية؟ وبحسب تصورات بعض المتخصصين؛ فإن استعادة الثقة، واتباع سياسة رشيدة تحترم الشعوب ليست مهمة مستحيلة، لكنها تتطلب تغييرات جذرية على عدة مستويات:

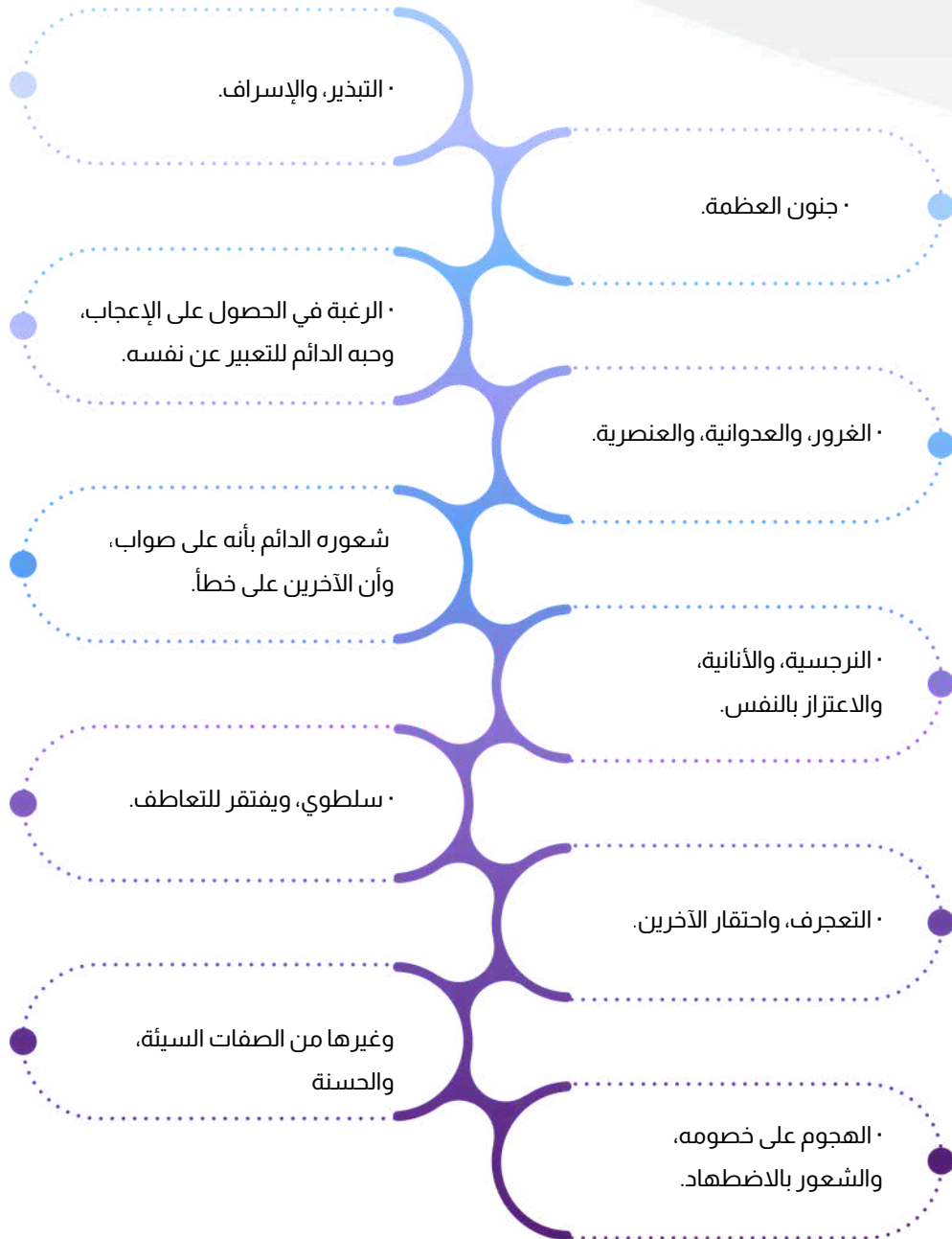
أولاً - على مستوى الولايات المتحدة نفسها؛ فإذا استمرت الإدارة الأمريكية في نهج الانغلاق التجاري، والمصالح الآنية؛ فإن الثقة العالمية ستأكل أكثر، ولكن عودة مؤسسات الضبط، والتوازن، مثل: (الكونغرس، والقضاء، والاحتياطي الفيدرالي) لتأطير السياسات قد تفتح الباب أمام سياسات أكثر اتزاناً تراعي الشركاء الدوليين.

ثانياً - على المستوى الدولي؛ فيمكن للدول المتضررة أن تدفع نحو سياسة أكثر رشادة عبر بناء تحالفات، وتكتلات قوية؛ فعندما نتحدث أوروبا، أو آسيا بصوت واحد يصبح من الصعب على أية إدارة أمريكية تجاهل مصالحها، وهنا الثقة لا تُستعاد عبر خطاب سياسي؛ بل عبر ميزان قوى اقتصادي متوازن.

ثالثاً - على مستوى الشعوب؛ فهي لا تنظر إلى الأرقام فقط؛ بل إلى القيم؛ فأية سياسة تحترم الشعوب يجب أن تضع في اعتبارها أن التجارة ليست مجرد أرباح، وخسائر؛ بل ترتبط بفرص العمل، واستقرار الأسعار، وحتى الكرامة الوطنية؛ فتجربة الاتحاد الأوروبي بعد البريكست مثال؛ حيثُ واجه تحديات اقتصادية، لكنه حافظ على شعور بالهوية المشتركة، واحترام للمصالح المتبادلة.

البعد السيكلوجي في سياسات الرئيس ترامب، والتعامل معها: نموذج العلاقات السعودية - الأمريكية:

لا شك أن سيكلوجية القائد السياسي تؤثر تأثيراً مباشراً على صناعة القرار؛ ولذا من المهم التعرّيج على سلوك ترامب، وشخصيته كصانع للقرار، ومنتخب للقرار في الوقت ذاته؛ فالملاحظ أن قرارات ترامب تتصف بعدم الاتزان، والتسرع مقارنةً بسابقيه من الرؤساء الأمريكيين؛ فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر العامل السيكلوجي المتعلق بالخصائص الشخصية، والبيئة النفسية، والتكوينية لترامب على صناعة السياسة العامة، واتخاذ القرار السياسي المتعلق بالجانب الاقتصادي الأمريكي؟ وتشير بعض الرؤى، والدراسات إلى أن من أهم صفات الرئيس ترامب الشخصية المؤثرة في اتخاذ القرار:





غير أن أهم الخصائص السيكولوجية لترامب، والمؤثرة على سياساته، وقراراته هي أنه خبير، ورجل اقتصاد، وتجارة مشاغب من الدرجة الأولى، وتربى، ونشأ على ذلك منذ نعومة أظافره؛ لذا فإن السياسات العامة لترامب في ولايته الثانية ليست غريبة في ضوء عوامل شخصية كثيرة تركز على السيطرة، والقوة بأخذ التدابير (الحماية) مع التزامه الشخصي بفرض تعريفات جمركية أعلى، وتمديد التخفيضات الضريبية، والتأثير على قيمة الدولار الأمريكي، والسعي إلى تحويل الاقتصاد في الولايات المتحدة إلى اقتصاد مكتفٍ ذاتيًا؛ فالمتابع يجد أن قرارات ترامب كصانع قرار تركز على القوة، والسيطرة، واعتماده على خبرته، ورؤيته الخاصة، والتأثر بالمقربين لديه، بالإضافة إلى أنه يسعى لتحقيق نتائج سريعة، وملموسة في الجانب الاقتصادي، وحتى في الدبلوماسية، والسياسة الخارجية؛ إذ يقول (اليوت أبرامز): "ترامب لا يثق إلا بنفسه، ويتمتع بقدر عالٍ من الثقة بالنفس، ويتخذ قراراته من الأعلى إلى الأسفل دون انتظار دراسات موسعة"؛ ولذا حذر الخبير الاقتصادي (ماركس نولان) من أن سياسات ترامب الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالتعريفات الجمركية ستؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الأمريكي، وزعزعة النظام التجاري العالمي مشيرًا إلى تراجع الاستثمارات، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلص مكانة الدولار في السوق العالمية.

ويمكن تلخيص ذلك بأن ترامب المثير للجدل يتمتع بكثير من السلوكيات، والصفات التي جعلت منه رئيسًا أمريكيًا يختلف تمامًا عن سابقيه، ويتصرف بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، خاصة مع كل من يخالفه، ولا يتورع عن اتخاذ القرارات؛ بما يخالف الأعراف، والقوانين سعيًا لتحقيق أهدافه، ويتمسك بما يراه صحيحًا ضاربًا بعرض الحائط كل القوانين، والسياسات الأمريكية، والدولية، وحتى القيم، والمعايير، والمعاهدات.

وفيما يخص التعامل السيكولوجي مع سياسات الرئيس ترامب بالتطبيق على نموذج العلاقات السعودية - الأمريكية؛ فالواقع أن القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية ممثلة في سمو ولي العهد قد تعاملت مع سيكولوجية الرئيس ترامب بإتقان؛ حيث تم دراسة مذهبه السلوكي، والاقتصادي؛ بما يتناسب مع سياسة المملكة، ورؤيتها، وكذلك مع توجهات، وتطلعات ترامب التي تتوافق إلى حد كبير مع المصالح الاقتصادية، والسياسية المشتركة بين البلدين، وقد تعامل ترامب مع قادة المملكة باحترام، وتقدير، وهو ما انعكس في زيارته الخارجية الأولى له بعد تنصيبه رئيسًا للولايات المتحدة، وإذا ما قورنت هذه المؤشرات السيكولوجية التي يتسم بها ترامب بسيكولوجية القادة الآخرين، مثل: الرئيس بايدن الذي اتسمت سيكولوجيته بالحد، أو الرئيس أوباما الذي كان يُنظر إليه على أنه صاحب سيكولوجية المتأمر؛ فإننا نجد أن تلك السيكولوجيات كانت قد أثرت بشكل بالغ على القرارات الاقتصادية، والسياسية الأمريكية تجاه المملكة في عهديهما.

وقد عانى العديد من صعوبات تلك السياسات في فترات حكمهما إلا أنه مع الرئيس ترامب ظهرت أهمية العلاقة بين البلدين المبنية على الاحترام المتبادل؛ حيث وصف ترامب الأمير محمد بن سلمان بأنه "رجل عظيم لا مثيل له" مشيرًا إلى أنه كان أعظم من مثل شعبه خلال زيارته، وفي منتدى الاستثمار السعودي - الأمريكي أكد ترامب أن واشنطن ستعمل على تعزيز علاقتها بالرياض قائلاً: إن "مستقبل الشرق الأوسط يبدأ من السعودية"، كما أن من القرارات التي أسفرت عن هذا التعامل المميز كان رفع العقوبات عن سوريا بطلب من الأمير محمد بن سلمان؛ حيث صرح ترامب قائلاً: "كل ما أقوم به الآن هو من أجل الأمير محمد بن سلمان".

وقد أسفر هذا التفاعل مع الجانب السيكولوجي للرئيس ترامب عن توقيع وثيقة الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية بين البلدين



والدرس- هنا- هو أن المملكة العربية السعودية، وفي ظل أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، وبالذات في ظل العلاقة الاستثنائية بين ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والرئيس ترامب (ومذهبه الاقتصادي) يجب أن تولي أهمية كبيرة في التعامل مع الجانب السيكولوجي القيادي للرئيس ترامب؛ سواءً على المستوى الاقتصادي، أو السياسي، أو حتى في التعاملات، والعلاقات الدولية الأخرى.

الأمن الوطني السعودي في ظل نهج ترامب الاقتصادي: الفرص، والتحديات المستقبلية*

يتسم نهج ترامب الاقتصادي بسمات واضحة قد تؤدي إلى مكاسب قصيرة الأمد للولايات المتحدة، لكنها في ذات الوقت قد تزعزع استقرار التجارة العالمية، وتعيد إحياء فكر استعماري تجاري قديم، ومع أن هذه السياسات قد توفر حماية مؤقتة للصناعة الأمريكية المحلية إلا أن آثارها على المدى الطويل تبقى غير محسومة، وقد تُلحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي ذاته، وبالنظام العالمي الأوسع، وهذا النهج الذي يركز على السياسات الحمائية، وفرض التعريفات الجمركية يعكس توجهات أقرب إلى الشعبوية التجارية من كونها إستراتيجية اقتصادية مدروسة.

* د. محمد الثقفي



وهذا ما قد يفضي إلى عزلة أمريكية، وعودة إلى الأيديولوجيات القديمة التي كانت تسعى لفرض الهيمنة التجارية بالقوة. وعلى الرغم من أن ترامب قد يحقق بعض المكاسب الفورية لاقتصاده؛ فإن هذا قد يأتي على حساب تراجع النفوذ الأمريكي في النظام التجاري الدولي، وقد يفتح المجال لظهور قوى اقتصادية بديلة تتبنى نهجًا أكثر تعددية؛ مما يعيد تشكيل النظام العالمي على نحو يتحدى الهيمنة الأمريكية، وفي هذا السياق يتعين على المملكة العربية السعودية أن تستشرف الفرص، والتحديات التي قد تنجم عن هذه السياسات على الأمن الوطني السعودي.

أولاً - الفرص الممكنة في بعض مقومات الأمن الوطني السعودي ذات العلاقة، والواجب استثمارها، ومن أمثلتها:

1. الفرص في المجال الاقتصادي: التي تتمثل في فرصة تعزيز مكانة السعودية كبديل موثوق في التجارة، والطاقة وسط اضطراب الأسواق الأمريكية، والاستثمار في تنويع الشراكات (الصين، والهند، وأوروبا)، وتوسيع نفوذ أوبك+.
 2. الفرص في المجال السياسي، والجيوستراتيجي: التي تتمثل في فرصة تأدية دور وسيط توازن بين واشنطن وبكين/بروكسل؛ مما يمنح المملكة قوة ناعمة إضافية، ويمنحها استثمار موقعها في G20 وبريكس+ لتأكيد حضورها كقوة صاعدة.
 3. الفرص في المجال الاجتماعي: التي تتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، وإبراز الاستقرار السعودي كميزة تنافسية؛ مما ينعكس على رفاه المواطن.
 4. الفرص في المجال الأمني - العسكري: التي تتمثل في تعزيز الاعتماد الإستراتيجي على السعودية كمصدر طاقة آمن، وربط أمن الطاقة بأمن الحلفاء (الصين، والهند، واليابان).
 5. الفرص في المجال المعلوماتي - التقني: التي تتمثل في الاستثمار في العملات الرقمية الوطنية (الريال الرقمي)، والفنتك لمواجهة أي ارتباك محتمل في الدولار، أو العملات المشفرة.
- ثانياً - التحديات الممكنة تأثيرها في بعض مقومات الأمن الوطني السعودي ذات العلاقة، والواجب التخطيط، والعمل على تحويلها إلى فرص، أو على الأقل العمل على احتوائها، ومن أمثلتها:**

1. المهددات المتوقعة حدوثها في المقوم الاقتصادي: ومن أمثلتها خطر الحروب التجارية، وارتفاع التضخم العالمي، وتراجع الطلب على النفط، وأخيراً تهديد بتقلبات الدولار؛ مما يربك المالية العامة السعودية.



2. المهددات المتوقعة حدوثها في المقوم السياسي، والجيوسياسي؛ ومن أمثلتها إعادة الاصطفافات الدولية (تقارب أوروبي - صيني ضد واشنطن) قد يضغط على السياسة الخارجية السعودية لتجنب الانحياز.
3. المهددات المتوقعة حدوثها في المقوم الاجتماعي؛ ومن أمثلتها ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًا (غذاء، ومعدات طبية)؛ وذلك بسبب اضطراب سلاسل الإمداد؛ مما ينعكس على حياة المواطن.
4. المهددات المتوقعة حدوثها في المقوم الأمني - العسكري؛ ومن أمثلتها محاولات واشنطن تسويق الطاقة الأمريكية كبديل يهدد الطلب على نفط الخليج، وتقلل من وزنه الإستراتيجي.
5. المهددات المتوقعة حدوثها في المقوم المعلوماتي - التقني؛ ومن أمثلتها فقدان الاستقرار المالي العالمي؛ وذلك بسبب تجارب العملات المشفرة كاحتياطي؛ مما قد ينعكس على الثقة في التعاملات الدولية.

ثالثاً - مقترحات التعامل الابتكاري مع الفرص، والتحديات المتوقعة تأثيرها في الأمن الوطني السعودي:

1. مبادرة "مركز الرياض للتجارة البديلة" تتمثل في إنشاء منصة إقليمية لتسوية التجارة بالعملات المحلية (ريال-يوان-روبل-يورو) تقلل من هيمنة الدولار وتزيد من تنوع المخاطر.
2. إنشاء صندوق سيادي للطاقة الجديدة؛ بحيث يتم تخصيص جزء من أصول صندوق الاستثمارات العامة للاستحواذ على شركات الهيدروجين، والطاقة المتجددة في آسيا، وأوروبا؛ وذلك لتأمين مكانة السعودية في مستقبل الطاقة.
3. تطوير تحالف أمني - اقتصادي للطاقة؛ بحيث يتم إطلاق مبادرة ENERGY SECURITY COMPACT مع الدول المستهلكة الكبرى (الصين، والهند، واليابان)؛ وذلك لربط أمن الطاقة السعودي باستقرارهم الاقتصادي؛ بما يحوّل الطاقة إلى ركيزة مشتركة للأمن الوطني.
4. إنشاء المركز السعودي للابتكار المالي يتم فيه تطوير بيئة تشريعية، وتقنية في الرياض لدعم العملات الرقمية الوطنية (CBDC)، وتقنيات BLOCKCHAIN، ومنصات التمويل الموزع (DEFI)؛ مما يجعل المملكة في طليعة "النظام المالي الموازي".
5. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الوقائية يتم فيها استباق التوترات التجارية بين واشنطن وبكين، وبروكسل بالقيام بدور "الوسيط الموثوق"؛ مما يعزز القوة الناعمة السعودية، ويضيف بعداً أمنياً عبر تقليل احتمالات الاستقطاب.



رابعاً - مقترحات التعامل الابتكاري مع المهددات المتوقعة تأثيرها في الأمن الوطني السعودي:

1. إنشاء آلية تسوية تجارية متعددة العملات، وتكون منصة سعودية - خليجية للتجارة بالريال، واليوان، واليورو؛ وذلك لتقليل الاعتماد على الدولار، وتخفيف أثر تقلباته.
2. إنشاء صندوق الأمن الغذائي، والدوائي السعودي، ويتم فيه استثمار سيادي مباشر في شركات إنتاج الغذاء، والمعدات الطبية في آسيا، وأمريكا اللاتينية؛ وذلك لتأمين الإمدادات وقت الأزمات.
3. التحالف المرن للطاقة؛ بحيث يتم بناء شراكات، وصياغتها مع كبار المستهلكين (الهند، والصين، واليابان)؛ وذلك لضمان تدفقات مستقرة للطاقة بغض النظر عن النزاعات التجارية الأمريكية.
4. إنشاء المركز السعودي لاستشراف المخاطر الاقتصادية العالمية؛ ويكون جهة بحثية -تنفيذية تتنبأ بتداعيات القرارات الاقتصادية العالمية الكبرى، مثل: (الرسوم الجمركية، أو انهيار الدولار)، وتضع سيناريوهات مبكرة للتعامل معها.
5. بناء مبادرة وطنية للتحوط الذي في الأسواق المالية؛ يتم فيها اعتماد إستراتيجيات مالية عبر صندوق الاستثمارات العامة للتحوط ضد تقلب الدولار؛ وذلك بـ (شراء أصول بالذهب، واليورو، واليوان).

الخلاصة: أن الوضع الأمريكي الحالي يمثل قضية حالية لها تداعياتها المستقبلية؛ وبالتالي تعد حالة عالمية، وفيها من الفرص، والتحديات المتشابكة؛ فهو يمنح المملكة فرصة لتوسيع تحالفاتها الاقتصادية، والطاقة، وتأدية دور دبلوماسي قيادي، وتطوير ابتكارات مالية، وتقنية، لكنه يحمل في المقابل تهديدات للاقتصاد، مثل: (التضخم، وتقلب الدولار)، والسياسة (إعادة الاصطفافات)، والمجتمع (ارتفاع المعيشة)، والطاقة (منافسة النفط الأمريكي)، والمالية (اضطراب العملات المشفرة)، وأن التعامل مع هذه الحالة يتطلب دبلوماسية اقتصادية مرنة، وتحولاً مالياً، واستثماراً في الأمن الغذائي، والطاقة، وابتكاراً تكنولوجياً في العملات الرقمية، وأن تحويل التحديات إلى فرص يساهم في تحقيق الأمن الوطني السعودي الشامل، وتعزيز موقع المملكة كقوة استقرار محورية في النظام الدولي.



التوصيات:

1- أن تعزز المملكة احترازاتها، وتحوطاتها من احتمال تعرض الاقتصاد العالمي لصدمة، أو صدمات نتيجة لتداعيات نهج ترامب على التجارة العالمية؛ بما في ذلك سوق النفط العالمية، وإرباك هيكله سلاسل الإمداد، وتوجهات تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وما قد يعنيه ذلك من فرص و/أو تحديات أمام مستهدفات رؤية المملكة 2030م ذات الصلة؛ فالالاقتصاد- أي اقتصاد- لا يجذب المفاجآت، والتقلب في السياسات؛ فذلك يحدث ضبابية، وقد يؤدي ذلك إلى تغير في سلوك المستهلكين، أو المستثمرين، أو كليهما؛ مما يؤدي إلى هزات تترك استقرار الحالة الاقتصادية؛ فتأخذها نحو الانكماش، وربما الركود، وتؤدي بالأسعار إلى الانفلات. إذن؛ فعلى الرغم من أن العنوان الأبرز لسياسات ترامب- حاليًا- هي الرسوم الجمركية إلا أن تداعيات تداخلاته المتعددة، وتراجعاته المتكررة مربكة دونما شك.

2- أن تبادر المملكة لاتخاذ خطوة متقدمة في سياق تنظيم التعاملات بالعملات المشفرة؛ ولاسيما مستقرة القيمة، وأن تسارع في إصدار عملة مستقرة، وتوظيف استخداماتها في مختلف الخدمات؛ وذلك لتعزيز التنافسية، وتسهيل التعاملات؛ بما في ذلك أنشطة، مثل: الحج، والعمرة، والسياحة، والتحويلات المالية الدولية، وأن تكون تلك العملة مرتبطة بالريال السعودي (1:1)، وتدار من قبل البنك المركزي السعودي، ومن منافعها أن تقلل التكاليف لكل من: البائعين، والمشتريين، ومن نفقات وسطاء تحويل الأموال؛ لاسيما أن الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي، وهو الارتباط الذي حققت المملكة من خلاله العديد من المكاسب، وما يجعل الأرضية ممهدة لذلك أن قانون "العسكري" الذي وقعه الرئيس ترامب هو أداة تنظيمية ارتكازية للعملات المستقرة؛ حيث يربطها بأصول مستقرة، مثل: العملات الصادرة عن البنوك المركزية؛ وذلك لتقليل مخاطر العملات المشفرة غير المنظمة، وقد وضع القانون الولايات المتحدة في مقدمة سوق العملات المستقرة الذي يقدر بحوالي 270 مليار دولار، ويمثل حوالي 7% من سوق العملات المشفرة، ومن تداعيات القانون أن يضغط على الكيانات الاقتصادية الأخرى، مثل: الاتحاد الأوروبي، واليابان؛ وذلك لإصدار تشريعات للعملات المستقرة المرتبطة بعملاتها الصادرة عن بنوكها المركزية للبقاء في المنافسة.

3- اتخاذ تحوطات من رفع الرسوم الجمركية (معدل الرسوم الجمركية الحقيقي) عدة أضعاف؛ وذلك من حوالي 3 بالمائة إلى 18 بالمائة سيكون لها- في المحصلة- تأثير سلبي ينعكس على معاودة معدل التضخم إلى الارتفاع؛ مما يعني إبقاء معدل سعر الفائدة دون خفض؛ بما يؤثر على وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي، ويجعله غير قابل للتنبؤ؛ وبالتالي يثري المستثمرين، والمستهلكون، ويتباطأ الاقتصاد حاليًا، ولهذا تأثير مباشر على تكلفة رأس المال في المملكة نتيجة لارتباط السياسة النقدية في المملكة بنظيرتها في الولايات المتحدة؛ وذلك بسبب ارتباط الريال بالدولار الأمريكي.



4- العمل على توثيق التعاون التجاري، والاستثماري مع الولايات المتحدة؛ بما يعزز قدرة المملكة على تحقيق طموحاتها في التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وكذلك في توثيق التعاون، والتنسيق فيما يتصل بالنفط، والغاز مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخاص، وثالث أكبر مصدر له في العالم.

5- قد تشهد السنوات الأخيرة من فترة الرئيس ترامب الحالية (الثانية) صياغة "بريتون وودز" جديدة؛ فاتفاقية "بريتون وودز" الحالية (وقعت في العام 1944م) آخذة في التقادم؛ فلم تعد مواكبة لطموحات الرئيس ترامب؛ مما قد يعني إعادة صياغة لمشهد الاقتصاد العالمي برمته؛ بما قد يعيد هيكلة تجارة السلع، والخدمات، وتدفقات الاستثمار؛ حيث يسعى إلى إعادة ضبط إعدادات النظام الاقتصادي، والمالي العالمي؛ ليعمل تفضيلًا؛ بما يعزز قوة أمريكا؛ وذلك من خلال مزامنة مفاوضاته مع الدول لرفع التعريفة الجمركية مع إطلاق مبادرات، وتصريحات، منها على سبيل المثال: ما يتعلق بضرورة إصلاح البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتوسيع استخدام العملات المشفرة كأداة دفع؛ بما يعني زحزة البنوك المركزية عن موقفها الارتكازي في هذا الشأن، وهذا يتطلب أن تخصص المملكة وحدةً لمتابعة تلك التوجهات العاصفة، وتحليلها، وصياغة توجهات؛ ليكون للمملكة موقعٌ مبادرٌ، وجاهزية عالية.

6- أهمية التوصل إلى تفاهم اقتصاد، واستثماري شامل مع الولايات المتحدة؛ وذلك انطلاقًا من الوسيلة العملية للحد من تأثيرات سياسات الرئيس ترامب سلبيًا على استقرار أية دولة وطنية، ويتحقق هذا من خلال التوصل لتفاهمات يوقع عليها الطرفان، وخير شاهد أن العديد من الدول أثرت التوصل لاتفاقات مع الرئيس ترامب لتأطير العلاقة معه؛ وذلك تحقيقًا للوضوح، وحدًا للخسائر، ومن تلك الدول: الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، واليابان، وأندونيسيا، وفيتنام، وكوريا الجنوبية، وهناك اتفاق مبدئي مع الصين.

7- أهمية التوصل لاتفاق شامل مع الولايات المتحدة يتصل بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسهيلات الاستثمار بين الجانبين؛ بما في ذلك في المجالات التقنية، والتقنيات العالية؛ بما يسهل تجاوز معوقات الاستفادة من السلع، والخدمات الأمريكية المتقدمة ذات الصلة، ويعزز موقف المستثمرين من لجنة الاستثمار الأجنبي (CFIUS)، ويحد من مخاطر فرض قيود على استثمارات الشركات الأمريكية في الشركات التقنية السعودية، وتوسيع مجالات استفادة الباحثين، والطلاب السعوديين من فرص التعلم، والتدريب في الولايات المتحدة.

8- أهمية أن تعمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتساق مع الولايات المتحدة، وتحضيرًا لذلك بأن تنتقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي؛ وذلك لتسريع تطبيق التكاتف، والتكامل فيما بين دول المجلس تفعيلًا للنظام الأساسي، وللاتفاقية الاقتصادية الموحدة.



المصادر والمراجع

- 1- Bolhuis, M. A., & Rayner, H. (2025). The Global Economic Effects of Trump's 2025 Tariffs. Peterson Institute for International Economics (PIIE) Working Paper.
- 2- Tax Foundation. (2025). Trump Tariffs: Tracking the Economic Impact of the Trump Trade War. Tax Foundation Research
- 3- The Budget Lab at Yale. (2025). The Fiscal, Economic, and Distributional Effects of All U.S. Tariffs Enacted in 2025 Through April. Yale University
- 4- Bruegel. (2025). The Economic Impact of Trump's Tariffs on Europe: An Initial Assessment. Bruegel Analys
- 5- CaixaBank Research. (2025). New Economic Scenario: The World Holds Its Breath Over Trump's Tariffs. CaixaBank Research.
- 6- European Parliament. (2025). US Tariffs: Economic, Financial and Monetary Repercussions. European Parliament Research
- 7- CEPII. (2025). Towards a Trade War in 2025: Real Threats for the World Economy. CEPII Working Paper.
- 8- CEPR VoxEU. (2025). Roaring Tariffs: The Global Economic Impact of the 2025 US Trade War. CEPR VoxEU Columns.
- 9- The Budget Lab at Yale. (2025). State of U.S. Tariffs: July 14, 2025. Yale University.
- 10- PIIE. (2025). Trump's Trade War Timeline 2.0: An Up-to-Date Guide. Peterson Institute for International Economics (PIIE)
- 11- OECD. (2025). Global Economic Outlook Shifts as Trade Policy Uncertainty Weakens Growth. OECD Press Release.
- 12- Intereconomics. (2025). Trump's 2025 Tariff Threats. Intereconomics Journal
- 13- Amundi Research Center. (2025). Trump 2.0: Economic & Market Impact. Amundi Research Center.
- 14- IMF. (2025). The Global Economy Enters a New Era. IMF Blogs.
- 15- European Parliament Research (2025). US Tariffs: Economic, Financial and Monetary Repercussions.
- 16- Politico (2025, Aug 12). Inflation ticks higher as Trump's tariffs kick in.
- 17- CEPR VoxEU (2025). Roaring Tariffs: The Global Economic Impact of the 2025 US Trade War.
- 18- V.O.S. Selections, Inc. v. United States (2025). Court of International Trade Decision.
- 19- Washington Post (2025, Aug 12). The 'Chicken Tax' offers a scary lesson about Trump's tariffs.
- 20- IMF (2025). Global Economic Outlook: Trade Policy Risks.
- 21- OECD (2024). Impact of Supply Chain Disruptions on Global Trade.
- 22- الصاوي، عبد الحافظ. (2025م). ما مآلات السياسات الاقتصادية، والتجارية لترامب على أميركا، والعالم؟ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/3/10/implications-trump-economic-trade-policies>
- 23- ليفي، ميكي. (2024م). تحليل منصف للسياسات الاقتصادية لترامب <https://www.hoover.org/research/evenhanded-analysis-trumps-economic-policies>
- 24- السعيد، ناص. (2025م). سياسات ترامب الاقتصادية، والرسوم الجمركية، والفرار العالمي من الولايات المتحدة.
- 25- إلبيتسكي، إيثان وجرزانا، مارتا. (2025م). تأثير سياسة ترامب الاقتصادية على اقتصاد الاتحاد الأوروبي <https://cepr.org/voxeu/columns/impact-trumps-economic-policy-eu-economy>
- 26- مورو، أليسون. (2025م). كيف دمر ترامب قوة اقتصادية عظمى في 100 يوم؟ <https://arabic.cnn.com/world/article/2025/04/29/how-to-trash-an-economic-superpower-in-100-days>



المشاركون

- **الورقة الرئيسة:** د. إحسان بو حليقة
- **التعقيب الأول:** د. ناصر القعود
- **التعقيب الثاني:** د. عبد الله الغفيص
- **إدارة الحوار:** أ. عبد الرحمن باسلم
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***
 - م. إبراهيم ناظر
 - د. أماني البريكان
 - د. حمد البريثن
 - أ. جمال ملائكة
 - معالي د. رياض نجم
 - د. سعيد مزهر
 - د. سليمان العقيلي
 - الفريق د. عبد الإله الصالح
 - د. عبد الرحمن الشبيب
 - د. عبد الرحمن العريني
 - د. عبد العزيز الحرقان
 - د. عبد العزيز العتيبي
 - م. عبد الله الرخيص
 - أ. فائزة العجروش
 - د. فهد الغفيلي
 - أ. د. فيصل مبارك
 - أ. محمد الأسمرى
 - د. محمد الثقفي
 - د. محمد المعجل
 - د. مساعد المحيا
 - د. مطير الرويحي
 - أ. مها عقيل
 - د. هناء المسلط



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqAsbar



@Multaq_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com